بسم الله الرحمن الرحيم

الإمام عبد الحميد الفراهي

(١٢٨٠هـ - ١٣٤٩هـ)

منهجه وآراؤه في قضايا العقيدة الإلهية

تأليف

الدكتور/ حمدي عبد الله نافع

الأستاذ المساعد بقسم العقيدة والفلسفة

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية

جامعة الأزهر

والمعار إلى جامعة الإمارات العربية المتحدة

٢٠٠٢ - ٢٠٠٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه وسار على نهجه إلى يوم الدين أما بعد.

فإن علماءنا المتقدمين قد صنفوا في علم العقائد مؤلفات عديدة، ولا شك أنهم قد أفرغوا جهدهم في هذا المجال، غير أن كثيراً منهم اشتغل بالجدل واهتم بالمعقول، وقل اهتمامه بالمنقول، وذلك بعد شيوع الفلسفة وتبني بعض العلماء الجدل الفلسفي الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى الخروج عن جوهر العقيدة، ويقحم الدارسين في قضايا بعيدة كل البعد عن روح الإسلام وسماحة العقيدة، وليس معنى هذا أن العلماء كلهم نهجوا هذا النهج، بل من العلماء من سلك الطريق القويم في تناول قضايا العقيدة، وسلم إلى حد بعيد من التعصب البغيض والجدل الغير بناء، وهؤلاء هم علماء السلف وأهل السنة والجماعة.

ومن خلال اطلاعاتي وقراءاتي وجدت عالماً جليلاً من علماء القرن الرابع عشر الهجري ولد – ١٢٨٠هـ، ت ١٣٤٩هـ - قد فاق أقرانه في علوم أصول الدين وعلوم العربية وغيرها، له من المؤلفات ما يربو على الخمسين مؤلفاً بل ويزيد، من بينها كتاب في علم العقيدة أسماه (القائد إلى عيون العقائد) أورد فيه الكثير من قضايا العقيدة في الإلهيات والنبوات والسمعيات، وله كذلك تفسير للقرآن الكريم لم يتمه وقد أسماه (نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان) إلى غير ذلك من المؤلفات الكثيرة والمتنوعة والتي منها ما هو مطبوع ومنها ما هو مخطوط والتي يتضح منها غزارة علمه وصفاء ذهنه وسلامة عقيدته وحبه للقرآن واعتماده عليه في كل ما يورده من قضايا، حيث جعله حاكما وليس محكوماً عليه.

لأجل ذلك اخترت الإمام الفراهي وفكره العقدي ليكون موضوعاً لهذا البحث

وخاصة وأنه أعجمي من الهند، وقد تعلم اللغة العربية وأبدع فيها، بل وأقرض الشعر وله ديوان بالعربية وآخر بالفارسية.

كما اعتنى بالفلسفة الحديثة، وتتلمذ فيها على يد المستشرق الإنجليزي الشهير (توماس أرنولد).

يضاف إلى ذلك كونه شخصية مغمورة لم يتكلم عنها – على حد علمي واطلاعي – أحد من الباحثين في مصر، وإن كان قد تزامن مع كتابتي لهذا البحث اهتمام بعض الباحثين -في جامعة الإمارات- بالإمام الفراهي وكتب بحثاً عن جهوده في علوم القرآن، وآخر كتب عن جهوده في التفسير، فأردت أن أكتب عن آرائه في علم العقيدة، ولما كان هذا العمل بحثاً وليس كتاباً فقد رأيت أن اقتصر على آرائه في الإلهيات نظراً لأهمية موضوعاتها واختلاف العلماء في بعض قضاياها، فأردت أن أبرز آراءه فيها، وموقفه من آراء العلماء السابقين في هذه القضايا وسوف أكمل باقي آرائه في قضايا العقيدة -النبوات والسمعيات – في عمل آخر إن شاء الله تعالى.

وقد واجهتني بعض المشكلات أثناء كتابتي لهذا البحث: منها أن كتابه "القائد إلى عيون العقائد" به بياض كثير، والكلام في كثير من الأحيان غير كامل مما صعب علي المهمة، كما أن بعض كتبه لا زالت مخطوطة، وقد بذلت جهداً مضنياً للوصول إلى هذه المؤلفات نظراً لعدم نشر الكثير منها في دور النشر ولكن بعلاقاتي الشخصية ولقائي ببعض المهتمين بفكر الإمام الفراهي استطعت أن أحصل على كثير من هذه المؤلفات، خاصة ذات الصلة بهذا البحث.

ويتكون هذا البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة:

المبحث الأول: في التعريف بالإمام الفراهي (اسمه وكنيته ونسبته ومولده ونشأته ورحلاته العلمية، ووفاته وثقافته ومؤلفاته العلمية).

المبحث الثاني: في مناهج البحث في قضايا العقيدة ومشكلة العلاقة بين العقل والنقل وموقف الفراهي منها.

المبحث الثالث: آراؤه في قضايا العقيدة الإلهية – وفيه ثلاثة مسالك:

المسلك الأول: طرق الاستدلال على وجود الله تعالى.

المسلك الثاني: صفات الله تعالى وآراء العلماء فيها وموقف الفراهي منها.

المسلك الثالث: أفعال العباد الاختيارية وعلاقتها بالإرادة الإلهية وموقف الفراهي منها.

وأما الخاتمة فسوف أذكر فيها أهم نتائج البحث وما نتوصل إليه من توصيات.

والله ولي التوفيق،

د. حمدي نافع

المبحث الأول

التعريف بالإمام الفراهي[1]

---

(١) اعتمدت في التعريف بالإمام الفراهي على ترجمتين من أهم ما كتب عن الفراهي وهما:
١- ترجمة العلامة السيد سليمان الندوى – رحمه الله وهو تلميذ للإمام الفراهي - في مقالتين:
أ- ترجمة موجزة بالعربية كتبها بعد وفاة الفراهي – رحمه الله – بشهرين في ٢٧ شعبان ١٣٤٩هـ ونشرت في آخر كتابه "إمعان في أقسام القرآن" المطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٩٣٠، وقد أثبتها الدكتور عبيد الله الفراهي – صاحب الدائرة الحميدية بمدرسة الإصلاح (اعظم كره) الهند – في تقديمه لبعض الكتب المطبوعة للإمام الفراهي، مثل كتاب (نظام القرآن في تأويل الفرقان بالفرقان) تفسير سورة البقرة، طبع الدائرة الحميدية سنة ٢٠٠٠م وكتاب (الرأي الصحيح في من هو الذبيح) طبعة دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٩م، وطبعة دار القلم لكتاب (إمعان في أقسام القرآن)، دمشق، ١٩٩٤.
ب- ترجمة مفصلة نشرت في مجلة معارف عددي يناير وفبراير ١٩٣١م، وسنحيل لهذه الترجمة على كتاب "مختصر حياة حميد".
٢- الترجمة التي أوردها الدكتور محمد أجمل أيوب الإصلاحي في مقدمة الكتاب الذي حققه وشرحه للإمام الفراهي وعنوانه (مفردات القرآن) والتي اعتمد فيها على عدة مصادر أهمها:
أ- الترجمة الذاتية التي كتبها الإمام الفراهي – رحمه الله – بخطه في دفتر مذكرات العلامة الدكتور تقي الدين الهلالي المراكشي – رحمه الله ولد في سجلماسة ١٣١١هـ وتوفي في الدار البيضاء ١٤٠٧هـ - عندما زاره في قريته في ١٧ رمضان ١٣٤٢ أي قبل وفاة المؤلف بسبع سنوات، وهي على وجازتها أوثق مصدر لسيرته، كما يقول الدكتور محمد أجمل.
ب- رسائل العلامة شبلى النعماني المتوفي سنة ١٩١٤م وهو ابن عمة الإمام الفراهي، وهي منشورة ضمن مجموعة (مكاتيب شبلى) المجلد الثاني (صـ ١ – ٥٥).
جـ- نزهة الخواطر للعلامة الشريف عبد الحي الحسني المتوفي سنة ١٣٤١هـ (٢٤٨/٨ – ٢٤٩).
د- مقال للدكتور شرف الدين الإصلاحي بعنوان (ترجمان القرآن مولانا حميد الدين الفراهي) نشر في مجلة معارف (عدد رجب ١٤١١) لخص فيه كتابه الجليل الذي ألفه في سيرة الفراهي، وقد صدر مؤخرا بعنوان (ذكر فراهي) من الدائرة الحميدية بمدرسة الإصلاح، أعظم كره (الهند).
راجع كتاب مفردات القرآن (نظرات جديدة في تفسير ألفاظ قرآنية) للإمام عبد الحميد الفراهي تحقيق وشرح الدكتور محمد أجمل أيوب الإصلاحي – طبعة دار الغرب الإسلامي – ، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٢م، من صـ ١١-١٢ .

اسمه وكنيته ونسبته:

هو عبد الحميد بن عبد الكريم بن قربان قنبر بن تاج على، حميد الدين، أبو أحمد، الأنصاري، الفراهي.

وفي ترجمة العلامة سليمان الندوى اسمه الحقيقي: حميد الدين، ولكن لما كان هذا الاسم في العربية لقب مدح وتعظيم، سمى نفسه في أول مصنفاته العربية "عبد الحميد".

والحق كما يراه الدكتور محمد أجمل الإصلاحي أن "عبد الحميد" هو الاسم الذي سمى به بعد ميلاده، وظل معروفاً به – حسب الشواهد الثابتة – إلى سنة ١٣٠٦هـ إذ كان عمره ٢٦ سنة(١).

وقيل أن اسمه مركب وهو (محمد عبد الحميد) (٢).

وقد غلب اسم "حميد الدين" على عبد الحميد وخاصة بعد ما ثبت في أوراقه الرسمية، واشتهر به لكونه أقرب إلى ذوق أهل الفارسية والأردية، وأكثر شيوعاً على ألسنتهم، فأخذ الفراهي نفسه يوقع مكاتباته بحميد الدين.

وبهذا الاسم صدرت كتبه التي أعدها بالفارسية والأردية، أما كتبه التي أعدها بالعربية –وهي جل مؤلفاته- فأثبت عليها اسمه هكذا: "المعلم عبد الحميد الفراهي".

<u>أما كنيته</u>: فيكنى بأبي أحمد، وهو الذي كنى بها نفسه في أول ديوانه العربي المسمى (ديوان أبي أحمد الأنصاري) (٣)، وقد ثبتت هذه الكنية أيضاً في مطلع

---

(١) المرجع السابق يتضمن كل الشواهد التي تؤكد أن اسمه الحقيقي عبد الحميد وليس حميد الدين.
(٢) المرجع السابق، صـ ١٤ حيث استشهد على هذه التسمية.
(٣) نسخة منقولة من أصل المؤلف محفوظة في مكتبة دار المصنفين بمدينة أعظم كره، نقلاً عن المرجع السابق صـ ١٥.

قصيدة له وردت في ديوانه المطبوع بعنوان (في تطاول الطليان على طرابلس)[١].

ونسبته الفراهي: نسبة إلى قرية (فريها) من قرى (اعظم كره) أحد أضلاع[٢] الإقليم الشمالي في الولايات المتحدة بالهند، وهي ولاية "أترا براديش".

مولده ونشأته ورحلاته العلمية: ولد الفراهي في قرية (فريها) صباح يوم الأربعاء سادس جمادي الآخرة سنة ١٢٨٠هـ[٣] في أسرة كريمة معروفة بنسبها وعلمها وفضلها ومكانتها الاجتماعية، تعد من وجهاء المنطقة وأعيانها، الأمر الذي كان له المردود الإيجابي في تعلمه ووفرة شيوخه الذين قاموا بتعليمه، إذ عين له مؤدب يسمى الشيخ أحمد على[٤]، فقرأ عليه القرآن الكريم وحفظه وهو ابن عشر سنين.

كما تعلم اللغة الفارسية في منزله أيضاً في مدة تسعة أشهر[٥] أخذها عن الشيخ محمد مهدي الذي كان من المؤدبين المشهورين في تلك الديار، وله ديوان شعر بالفارسية، ونسج وهو ابن ستة عشر عاماً قصيدة فارسية صعبة الرديف، بارى فيها شاعر الفارسية الطائر الصيت "خاقاني الشرواني" المتوفي سنة

---

(١) ديوان المعلم عبد الحميد الفراهي: صـ ٨ – ١٠ . وجدير بالذكر أنه لا يوجد أحد من أولاده اسمه أحمد ولعله قصد من هذه الكنية التعمية على استخبارات الاستعمار البريطاني – حيث كان يحرض المسلمين على الجهاد ضد الصليبيين، راجع (حياة حميد الإصلاحي) صـ ٦١.

(٢) الضلع في الأردية يعني جزء من الإقليم أو الولاية.

(٣) هذا التاريخ لميلاد الإمام الفراهي وجد في وثيقة، ضمن نسخة كتاب الدر النضيد للفراهي، وقد وجدها محقق كتاب مفردات القرآن الدكتور محمد أجمل أيوب أثناء تصفحه لمخطوطات الفراهي المحفوظة عند الشيخ بدر الدين الإصلاحي رحمه الله سنة ١٩٨٠م، راجع مفردات القرآن، مرجع سابق، صـ ١٣، مقدمة كتاب إمعان في أقسام القرآن، لسليمان الندوي، مرجع سابق، صـ ١٥ ، ط دار القلم.

(٤) مقال الدكتور شرف الدين الإصلاحي، مجلة معارف عدد رجب ١٤١١هـ، صـ ٨٩، نقلاً عن كتاب مفردات القرآن (المحقق) صـ ١٦. مرجع سابق.

(٥) الترجمة الذاتية للفراهي، مجلة الضياء المجلد الثاني، العدد السابع، صـ ٢٦٠، نقلاً عن المرجع السابق صـ ١٦.

٥٩٥هـ [١] والملقب بحسّان العجم فأتى فيها بما أعجب الشعراء.

واشتغل بعد ذلك بطلب العربية على يد الشيخ شبلى النعماني[٢]، فأخذ منه العلوم العربية كلها من صرفها ونحوها، ولغتها وأدبها، ومنطقها وفلسفتها.

ثم سافر إلى (لكنؤو) مدينة علم الولايات المتحدة (بالهند)، وتتلمذ على الفقيه المحدث الإمام "أبي الحسنات عبد الحي اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ) [٣] صاحب التعاليق المشهورة، ثم ارتحل إلى (لاهوه) وأخذ الأدب العربي من إمام اللغة العربية وشاعرها المفلق في ذلك العصر الشيخ "فيض الحسن السهارنفوري (ت ١٣٠٤هـ) [٤] شارح الحماسة، والمعلقات شرحاً ثلاثي اللغات. وأستاذ اللغة العربية في كلية العلوم الشرقية بلاهو.

فبرع الفراهي في الآداب العربية، وفاق أقرانه في الشعر والإنشاء، وقرأ دواوين الجاهلية، وحلّ عقد معضلاتها، وقنص شواردها، فكان يقرض القصائد على منوال الجاهليين، ويكتب الرسائل على سبك بلغاء العرب وفصحائهم.

ثم عرج على اللغة الإنجليزية، وهو ابن عشرين سنة، ودخل في كلية عليكره الإسلامية[٥] ونال شهادة (B.A) الليسانس من جامعة (الله أباد) وامتاز في الفلسفة الحديثة وقد أخذها من المستشرق الإنجليزي الشهير (توماس أرنولد) الذي كان من

(١) ترجمته في كتاب "لباب الألباب" صـ ٤٠٥.
(٢) مؤلف كتاب "الانتقاد على تاريخ التمديد الإسلامي الحرجي زيدان" بالعربية، والسيرة النبوية الشهيرة، والفاروق وشعر العجم.. وغاير ذلك بالأردية، توفي سنة ١٩١٤، راجع الامعان في أقسام القرآن للفراهي، طـ دار القلم والدار الشامية، ١٩٩٤، ص ص ١٥ ، ١٦ هامش (٣) ، الإعلام للزركلي ، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤م، ٣٥٥/٣ .
(٣) تنظر ترجمته في: نزهة الخواطر ٢٥٠/٨.
(٤) المرجع السابق، ٣٨٩/٨.
(٥) جامعة عليكره الآن.

أساتذة الكلية، [١] فصار عالماً بالعلوم العربية والدينية، وفاضلاً في العلوم العصرية والإنجليزية، فاجتمعت فيه خصال الجنسين؛ المتقين من العلماء الراسخين، والمتنورين من الفضلاء الكاملين.

أعماله والمناصب التي تقلدها

نصب بعد ذلك معلماً للعلوم العربية بمدرسة الإسلام بكراتشي، عاصمة السند[٢]، فدرس فيها سنين، وكتب وألف، وقرض وأنشد، ثم عين عام ١٣٢٤هـ أستاذاً مساعداً للعربية في كلية عليكرة، وبعد سنتين وفي عام ١٣٢٦هـ عين أستاذاً للعربية بجامعة (الله أباد)، واختير عضواً في اللجنة العربية للعلوم الشرقية، ثم اختارته حكومة (حيدر آباد الدكن) عميداً لدار العلوم.

وكان الفراهي أحد المؤسسين للجامعة العثمانية بحيدر آباد، وهو الذي اقترح أن يكون تدريس العلوم الشرعية باللغة العربية، والعلوم العصرية باللغة الأردية، إلا أنه أجيب للمطلب الثاني دون الأول[٣].

ثم استقال من خدمته، ولزم بيته، وانقطع إلى العلم، وكان قد أسس بالقرب من قريته مدرسة سميت (مدرسة إصلاح المسلمين) التي سميت فيما بعد بمدرسة (الإصلاح) فكان ينظر في شئونها، ومن أجل مقاصدها تحسين طريقة تعليم العربية، وإلغاء العلوم البالية والعكوف على طلب علوم القرآن، والبحث عن معانيه ونظمه وأحكامه وحكمه، وتدريس الحديث النبوي والفقه الإسلامي بعيداً عن التعصب المذهبي.

وكان رئيساً للجنة المديرين لـ (دار المصنفين) التي أسست تذكاراً لشيخه

---

(١) وقد عمل فيها مدرساً لمدة عشر سنوات، من مؤلفاته كتاب (الدعوة إلى الإسلام) الذي نال قبولاً عظيماً عند الباحثين المسلمين، لكن الفراهي كان ينتقد هذا الكتاب، ويرى أن الغرض من تأليفه تجريد المسلمين من روح الجهاد. حياة حميد (الإصلاحي) ٣٤.

(٢) باكستان حالياً.

(٣) حياة حميد (الندوى) صـ ١٧.

شبلي النعماني، فكان هو أحد مؤسسيها، وكان يقضي أوقات فراغه في التأليف، والتدوين والنظر في كتاب الله ومعانيه وكان حسن النظر في كتب اليهود والنصارى، كما كان يقوم بإلقاء الدروس لتلاميذته الملتفين حوله(١).

وفاته وثناء العلماء عليه

ظل رحمه الله منقطعاً إلى هذا البر من العمل، حتى أتاه الأجل في التاسع عشر من جمادي الثانية ١٣٤٩هـ الموافق الحادي عشر من نوفمبر ١٩٣٠م، حيث مات غريباً في مدينة (متهورا) كعبة الوثنيين في الهند، كان قد رحل إليها للاستشفاء، ولكن وافته المنية بعد أن أنهكته العلة، وهو محتسب صبراً، مطمئن شكراً، يجود بنفسه وهو يتلو القرآن، ويشكر الرحمن، حتى أسكت الحمّام ناظم الكلام إلى يوم القيامة(٢).

وقد رثاه عدد من أصدقائه بقصائد عربية وفارسية وأردية.

ثقافته في العلوم العقلية

كان الفراهي عالماً يتمتع بثقافة واسعة ومتنوعة، فقد برع في العلوم العقلية والنقلية، ومهر في اللغات العربية والفارسية والإنجليزية، وتعلم اللغة العبرانية، وانفرد من بين معاصريه من علماء الهند بأنه درس مع كل ذلك علوم الغرب وآدابه في اللغة الإنجليزية دراسة الناقد البصير، ثم لم يزده ذلك إلا قوة في الدين واستقامة عليه علماً وعملاً(٣).

ونظراً لانتشار جمعيات التنصير في الهند آنذاك، وشغفه إلى الاطلاع على كتب اليهود والنصارى ودراستها بدقة وبصورة مباشرة، درس الفراهي اللغة العبرانية.

---

(١) سليمان الندوي، أقسام القرآن، مرجع سابق صـ ١٧، ١٨.
(٢) المرجع السابق ، صـ ١٩.
(٣) مقدمة (مفردات القرآن) مرجع سابق، صـ ٢٢.

" فاستفاد الفراهي بمعرفته للغة العبرانية ووقوفه على الدراسات المتعلقة بصحف أهل الكتاب في اللغة الإنجليزية؛ في كشف كثير من تحريفاتهم بنصوص كتبهم، كما نرى في كتابه (الرأي الصحيح فيمن هو الذبيح) فقد جاء بثلاثة عشر دليلاً من التوراة نفسها للرد على زعمهم بأن الذبيح إسحاق عليه السلام، وناقش علماء أهل الكتاب، وفسر بعض ما أشكل عليهم من كتبهم" ومن ثم رشحه العلامة شبلي النعماني للرد على شبهات المستشرقين وافتراءاتهم على القرآن الكريم، وذلك حينما كتب إليه بعض المسؤلين في حكومة (بهوال) فأجاب بأنه لا يوجد في الهند كلها من يستطيع أن يقوم بهذا العمل مثل حميد الدين الفراهي(١).

وقد اهتم الفراهي بالعلوم العقلية أيام طلبه للعلم إذ كانت من المقررات الإجبارية في عصره، ثم اهتم بالفلسفة الحديثة حينما دخل كلية عليكره، ونال فيها درجة الامتياز – كما سبق وأشرت - ، يقول الأستاذ عبد الماجد الدريابادي الذي كان من المتخصصين في الفلسفة الحديثة: "إن الفراهي قد درس الفلسفة دراسة واسعة وعميقة جداً، وكان يقرأ أحدث ما يصدر في الغرب من كتب الفلسفة والمنطق .. قراءة بحث ونقد ومقارنة"(٢).

وكان من أعظم كتبه التي لم يكملها كتاب حجج القرآن، والأبواب الثلاثة الأولى منه في نقد الفلسفة والمنطق وعلم الكلام، وكتاب القائد إلى عيون العقائد، والعلماء والباحثون الذين حضروا مجالسه ومحاضراته كانوا يشبهونه بشيخ الإسلام ابن تيمية في ذلك وفي تبحره في علوم القرآن(٣).

---

(١) مكاتيب شبلى ٢٥/١ .
(٢) مقالته في: صحيفة الداعي، عدد ٣ ديسمبر ١٩٧٦م، نقلاً عن كتاب مفردات القرآن، مرجع سابق، صـ ٢٥ .
(٣) المرجع السابق صـ ٢٦ .

تلامذتــه

كان الإمام الفراهي رحمه الله مرجعاً ومنتهى لكثير من العلماء الأجلاء نظرا لما انفرد به من بين أقرانه من الجمع بين الثقافتين الإسلامية والغربية والتعمق فيهما(١).

وقد حضر مجالس الفراهي واستفاد من علمه الكثير، وتأثر بعضهم بأفكاره كما تبين ذلك من كتاباتهم وأقروا بذلك أنفسهم أو بعض أقرانهم من هؤلاء:

١- الأستاذ عبد الله العمادي (ت ١٣٦٦هـ).

٢- العلامة السيد سليمان الندوى (ت ١٣٧٣هـ).

٣- الشيخ مناظر أحسن الكيلاني (ت ١٣٧٥هـ).

٤- العلامة صاحب الرناستين أبو الكلام آزاد (ت ١٣٧٧هـ).

٥- الأستاذ عبد الماجد الدريابادي (ت ١٣٩٧هـ).

أما تلامذته الذين حملوا لواء فكره، وقاموا بنشره فهم الذين استفادوا منه في آخر حياته في مدرسة الإصلاح، ولا سيما الشيخ أختر أحسن الإصلاحي (ت ١٣٧٨هـ) والشيخ أمين أحسن الإصلاحي (ت ١٤١٨هـ)(٢).

منهجه في التأليف

يحسن بنا قبل أن نذكر أسماء ما صنفه الفراهي من مؤلفات، وما خلفه من آثار علمية أن نشير باختصار إلى منهجه في التأليف، حيث يختلف مع كثير من مناهج المؤلفين، فالقضايا التي كانت تشغل الفراهي ويرى ضرورة الكتابة فيها وحل مشكلاتها كانت ماثلة أمام عينيه، يتم النظر والبحث فيها، فإذا حقق مسألة أو

---

(١) مكاتيب شبلى ٢/ ٣٧ – ٣٨ ، نقلاً عن مفردات القرآن، مرجع سابق، صـ ٢٩.

(٢) للوقوف على بيانات أكثر عن هؤلاء ينظر المرجع السابق صـ ٣٠ ، ٣١ .

حل معضلة أو أحكم رأياً قيد ذلك وكتب عليه: (من كتاب كذا..) حتى إذا اكتملت جوانب البحث أقبل على تأليفها وتنسيقها، ولذلك كان يؤلف كتبا عديدة في وقت واحد، وقد بقى أكثر مؤلفاته ناقصاً نظراً لتبنيه هذا المنهج، وكذلك لكثرة مشاغله، والأمراض التي أنهكته. لذلك فقد أكمل بعض مصنفاته ونشر أكثرها في حياته، وترك البعض الآخر جملة من الفصول، والبعض عبارة عن مباحث أو إفادات ... الخ.

ونظراً لكثرة مؤلفات الفراهي[1] وتعددها سواء أكانت مطبوعة أو مخطوطة، وكذلك لكونها متنوعة بين اللغة والأدب والبلاغة والتفسير والعقيدة والفلسفة، ومنها ما هو بالعربية، وما هو بالفارسية، والإنجليزية، وكثير من الرسائل، والمسودات والإفادات .. الخ. ونظراً لضيق المقام أيضا لكون هذا العمل بحثاً وليس كتابا رأيت أن أشير إلى مؤلفاته ذات الصلة بالتخصص (العقيدة والفلسفة) مما هو مطبوع أو مخطوط ، وهي:

---

(١) حيث أوصلها السيد سليمان الندوى إلى أربعة وأربعين مؤلفاً منها أربعة كتب بغير العربية، وهذا ما أورده في مقدمة تفسير سورة البقرة، وفي مقدمة كتاب أقسام القرآن أوصلها سليمان الندوى أيضا إلى أربعين كتابا فقط حيث زاد في الأولى هذه الكتب: الدر النضيد في النحو الجديد، الطارق والبارق، قيد الأوابد، لوامع الأفكار. راجع تفسير نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان (سورة البقرة) للفراهي، طبعة الدائرة الحميدية، (ترجمة الفراهي)، صـ ١٥ ــ ١٨ وأقسام القرآن، مرجع سابق، صـ ١٩ ــ ٢٢.
وزاد محقق كتاب مفردات القرآن في ترجمته للفراهي خمسة كتب لم ترد في الترجمتين السابقتين بالإضافة إلى الأربعة التي أشرت إليها:
١- أصل الفنون (رسالة بالأردية في الأصول العامة لتعليم العلوم في ٨ ورقات).
٢- تعليقات في التفسير قيدها على حواشي نسختين من المصحف الشريف.
٣- مسائل النحو في ٨ ورقات.
٤- النظام في الديانة الإسلامية وهو جزء من كتاب حكمة القرآن، أفرده في كتاب نظراً لأهميته.
٥- تفسير سورة آل عمران التي وصل فيها إلى الآية (٣١).
قارن المرجعين السابقين مع كتاب مفردات القرآن (المحقق) مرجع سابق، ص ـ ٣٢ ــ ٣٩.

﴿ ٢٣٤ ﴾

أولاً- المؤلفات المطبوعة:

(١) القائد إلى عيون العقائد، وهو يشتمل على مجموعة أفكار قيمة للإمام الفراهي رحمه الله قد ابتكرها – كما يقول جامع الكتاب بدر الدين الإصلاحي – في ضوء القرآن ، ولكن لم يتيسر له أن يرتب الكتاب ويضع هذه الأفكار في مواضعها، فكانت مبثوثة في مخطوطاته، وقام بدر الدين الإصلاحي بجمعها ووضعها في هذا الكتاب الذي سماه الفراهي بهذه التسمية، ويعيب هذا الكتاب وجود بياض في الأصل، متكرر.

ويشتمل هذا الكتاب على مقدمة وثلاثة أبواب: أما المقدمة فبين فيها موضوع الاعتقاد، ومثار الزيغ في العقائد، والعلاقة بين العقل والنقل، والعقائد والشرائع... الخ.

وأما الباب الأول ففي الألوهية، والباب الثاني في الرسالة، والباب الثالث في المعاد.

ويتألف الكتاب من ٢٠٧ ورقة، وقدم له جامعه بدر الدين الإصلاحي، ونشرته الدائرة الحميدية، برانمير (اعظم كره) الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

(٢) في ملكوت الله، قصد فيه ذكر السنن الإلهية في رقي الأمم وانحطاطها وعلو الحق وهزيمة الباطل وأصول النظام السياسي للإسلام، ولم يتمه، نشرته الدائرة الحميدية سنة ١٣٩١.

(٣) رسالة في عقيدة الشفاعة والكفارة، بالإنجليزية، رد بها على بعض علماء النصارى وقد ذكرها السيد سليمان الندوى ولم نقف عليها.

(٤) الرأي الصحيح فيمن هو الذبيح، صدر الكتاب في حياة المؤلف سنة ١٣٣٨هـ، وطبعته مطبعة المعارف بأعظم كره، وصدرت له طبعة من الدائرة الحميدية سنة ١٤١٤، ثم أصدرته دار القلم ، الدار الشامية بدمشق سنة ١٤٢٠هـ.

(٥) دلائل النظام، ألف هذا الكتاب لإقامة الحجة على وجود النظام (الوحدة الموضوعية) في كل سورة من سور القرآن الكريم وبيان الطرق التي تهدي إلى نظام السورة، نشرته الدائرة الحميدية سنة ١٣٨٨هـ.

(٦) إمعان في أقسام القرآن، صدرت منه طبعتان في حياة المؤلف إحداهما بالهند، والثانية في المطبعة السلفية في القاهرة ١٩٣٠م، ثم صدرت له طبعة من دار القلم بدمشق سنة ١٤١٥هـ .

(٧) أساليب القرآن، أفرد هذا الكتاب لذكر وجوه الأساليب في القرآن وبيان دلالاتها ومواقع استعمالها، والتكميل في أصول التأويل، رسالة قيمة في أصول التفسير، أشار فيها إلى معنى التأويل، والفرق بينه وبين التحريف والتفصيل، وكيفية التأويل إلى معنى واحد، والأصول التي تهدي إلى المعنى الواحد، والمتشابه وتأويله.. الخ، هذان الكتابان نشرتهما الدائرة الحميدية في مجلد واحد سنة ١٣٨٩هـ.

(٨) مفردات القرآن، عرف فيه بالألفاظ المفردة التي وردت في القرآن الكريم، حيث إنها الخطوة الأولى في فهم الكلام، فمن لم يتبين معنى الألفاظ المفردة من القرآن أغلق عليه باب التدبر وأشكل عليه فهم الجملة وخفي عنه نظم الآيات والسورة – كما يقول الفراهي في مقدمة هذا الكتاب – قام بتحقيقه الدكتور محمد أجمل أيوب الإصلاحي، ونشرته دار العزب الإسلامي سنة ٢٠٠٢م.

(٩) تفسير نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان، وهو تفسير كبير صدرت منه الأجزاء الآتية:

أ) تفسير سورة الفاتحة والبسملة ، نشر سنة ١٣٥٧هـ.

ب) تفسير سورة البقرة، نشرته الدائرة الحميدية سنة ٢٠٠١م، وقد صدره بخطبة مهمة جداً تبين قوة إيمانه ويقينه بالله وتمكنه في

اللغة العربية وآدابها، وتكشف عن حسن عقيدته.

جـ) كما فسر السور الآتية: الذاريات، التحريم، القيامة، المرسلات، عبس، الشمس، التين، والعصر، الفيل، الكوثر، الكافرون، اللهب، وسورة الاخلاص.

ثانياً – مؤلفاته المخطوطة:

لا تزال هناك كتباً مخطوطة للفراهي ولم تخرج إلى النور بعد وقد أوردها السيد سليمان الندوي والدكتور محمد أحمد الإصلاحي في ترجمتهم للفراهي ولعل من أهم هذه المخطوطات ذات الصلة ما يأتي:

١- حجج القرآن، وهو من أجل كتب المؤلف – كما يقول محمد أجمل الإصلاحي – ولم يقدر له إتمامه وهو يشتمل على ثلاث مقالات، وكل مقالة في ثلاثة أبواب: المقالة الأولى في نقد المنطق والفلسفة وعلم الكلام. والمقالة الثانية في تأسيس العلم وبيان طريق احتجاج القرآن. والمقالة الثالثة: في ذكر حجج القرآن على الربوبية والمعاد والرسالة، النسخة المنقولة من الأصل في ١٦٨ صفحة[١].

٢- العقل وما فوق العقل، وهو كتاب بالغ الأهمية وقد أشار إليه الفراهي في كتابه القائد إلى عيون العقائد، بين فيه أهمية العقل ودوره في إثبات الرسالة وفهم النصوص الشرعية، النسخة المنقولة من الأصل في ٤ ورقات.

٣- المنطق الجديد، الأصل في ١٨ ورقة.

٤- حكمة القرآن، من مؤلفاته المهمة أيضاً، والنسخة المنقولة من الأصل في ٢٧ ورقة.

---

(١) وأنني أسعى سعياً حثيثاً للحصول على هذا المخطوط للاطلاع عليه وتحقيقه إن أمكن ذلك إذا شاء الله.

٥- النظام في الديانة الإسلامية، وهو جزء من كتاب حكمة القرآن، ولكن نظراً لأهمية الموضوع أفرده بكتاب وكتب له خطبة مستقلة، والنسخة المنقولة من الأصل في ١٠ ورقات.

٦- النظر الفكري حسب الطريق الفطري، النسخة المنقولة من الأصل في ٦ ورقات[١] وهذا غيض من فيض من مؤلفات الفراهي المتعددة والمتنوعة جزاه الله عنا وعن الأمة الإسلامية خير الجزاء واسكنه فسيح جناته مع الأنبياء والصديقين وحسن أولئك رفيقاً.

المبحث الثاني

مناهج البحث في قضايا العقيدة ومشكلة العلاقة

بين العقل والنقل وموقف الفراهي منها

البحث في أمور العقيدة[٢] ظاهرة عامة، وجدت منذ نزول الأديان على الأرض ودار الجدل حولها، وتباينت عقائد الناس بين الحق والباطل على مر الأزمان من أول آدم إلى خاتم الأنبياء محمد صلى الله عليهم وسلم تسليماً كثيراً.

ولما كان الإسلام هو الدين الخاتم فقد جاء ليبين للناس زيف العقائد السابقة

---

(١) راجع هذه المؤلفات المطبوع منها والمخطوط في المصادر التي اعتمدت عليها في الترجمة السابق ذكرها.

(٢) علم العقيدة كما يعرفه الايجي في المواقف: هو (العلم الذي يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه) وهو ما يعرف بعلم الكلام أو علم التوحيد ... الخ، المواقف صـ ٣٥.

أي أنه العلم الذي يوصل الإنسان إلى الدلالة اليقينية على صحيح معتقده، وكيفية الرد على المخالفين ومحاجتهم وإبطال مدعاهم.

فناقش كل الاتجاهات العقدية وبين صحيحها من فاسدها وحذر من العقائد المنحرفة وظل – صلى الله عليه وسلم- في مكة ثلاثة عشرة سنة يعلم الناس أصول العقيدة ويرسخ فيهم كلمة التوحيد، وكان الصحابة يتعلمون منه ولا يسألون عن أمور العقيدة من الذات أو الصفات أو الأفعال... الخ لأنهم فهموا معنى ذلك من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وسكتوا فلم يفرعوا ولم يأولوا وإنما أخذوا آيات الذات والصفات كما جاءت فهم كما يقول ابن خلدون في مقدمته: "قضوا بأن الآيات من كتاب الله ولم يتعرضوا لمعناها ببحث ولا تأويل"(١).

ولم يكن ذلك مانعاً من ظهور بعض التساؤلات العقلية حول القضاء والقدر مثلا، غير أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – كان يجيب على هذه التساؤلات بما يشبه الزجر والنهي عن البحث فيها إذا لاحظ أن المسألة قد خرجت من طور التعليم والوصول إلي اليقين إلى طور الجدل والتنازع والفرقة.

ولا يصح أن يفهم من هذا أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يريد الحجر على عقول الناس ومنعهم من التفكر والتدبر كلا، فإن الرسول كان ينهى عن الجدل والمراء في الدين لأنه سبب من أسباب ضلال وهلاك السابقين وانحرافهم عن طبيعة الدين، وهذا أمر واقع.

بدليل أنه صلى الله عليه وسلم قد أجاب عن كثير من التساؤلات التي أحس من خلالها أن السائل لا يريد الجدل والتنطع، وإنما يريد الفهم والمعرفة، فقد أجاب بعض السائلين في مسألة من أهم المشكلات الفكرية، وهي مشكلة الحدوث والقدم حيث سأله "بنو تميم" عنها فقال لهم "كان الله ولم يكن شئ غيره وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شئ وخلق السموات والأرض"(٢) إلى غير ذلك من النماذج المماثلة.

---

(١) ابن خلدون، المقدمة، دار الشعب، القاهرة، صـ ٤٢٧.
(٢) الحديث أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق.

ثم لحق الرسول صلى الله عليه وسلم بالرفيق الأعلى تاركاً أمته على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، وعلى العقيدة الصافية التي لا يزيغ عنها إلا هالك أو جاحد.

ومن المعلوم أن مبتغى كل إنسان سوي في هذه الحياة أن يصل إلى الحقيقة في علمه ومعرفته، وإلى اليقين في إيمانه وعقيدته، وإلى الخير في مسلكه وعمله وهذا مما لا يماري فيه عاقل، ولا يختلف عليه أحد.

ولكن الناس حتى يصلوا إلى هذه الغاية فقد اختلفت مسالكهم ومناهجهم، حيث إن الطرق أمامهم كثيرة والمسالك متشعبة، والمناهج متنوعة[1]، "والتعصب المقيت يتملك النفوس حيناً، والأهواء والمآرب والمنازع تتقاسم الناس أحياناً، فتعصف بالعقول، وتذهب بالقلوب، وتزل بالأفهام والأقدام إلى الخطل في الرأي، والضلال في العقيدة، والانحراف في السلوك.

لهذا ولغيره: أراد الله أن يسلك بالناس أقرب الطرق إلى هذه الغاية، وأصح الانهاج إلى هذه الحقيقة، فأنزل القرآن المجيد: شرعة للناس ومنهاجاً فنهج بالناس منهجاً لم ترق إليه حكمة الحكماء، ولم يتوفر مثله في غيره من كتب الأنبياء؛ حيث جمع في هدايته إلى الحقيقة، ودعوته إليها كل وسائل المعرفة، وأدوات العلم، وسبل الإقناع، والبرهان، مما من شأنه أن يقرب الحقيقة – نظرية أو عملية – إلى العقول، والقلوب معاً إلى العامة والخاصة جميعاً"[2].

منهج القرآن في تقرير قضايا العقيدة:

لقد جاء القرآن الكريم هداية ونوراً ودعوة للناس جميعاً "فكان منه ما يتجه للقلب ليتفتح للموعظة، وكان منه ما يتجه للعقل ليذعن للمنطق والدليل، وكان منه

---

(١) فهناك المنهج الحسي المادي الذي يعتمد على الحواس ولا يثق إلا فيها، وهناك المنهج العقلي، وهناك المنهج النقلي كما سيتبين.

(٢) د. عبد الرحمن المراكبي، قضايا التأويل في الفكر الإسلامي (المعتزلة والفلاسفة) دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى ١٩٨٧م، ط/ ١٥.

ما يشتمل على الحقيقة سافرة يفهمها الجميع، وكان منه ما يجئ في شكل أمثال.. (ما يعقلها إلا العالمون) (١).

من أجل هذا كله كان القرآن حرياً أن يصل إلى ما أراد من الهداية، وتبين الحق من الباطل فيما كان الناس فيه من أمر مريج قبل نزوله مما يتصل بالله، والعالم، والإنسان(٢).

وقد كان الصحابة أبعد الناس عن الجدل والخلاف المذموم، وذلك لسلامة عقيدتهم، وقوة إيمانهم، وقرب عهدهم بالوحي والنبوة، وجعلهم كتاب الله وسنة رسوله هما مرد خلافهم ومنتهى جدلهم(٣).

وهذا ما أكده الإمام الفراهي بقوله: "إن الله أمرنا بالإيمان بما بينه، وفطر عقولنا وقلوبنا بالقبول له، فلم يجعله مشتبها لا في كتابه ولا في عقولنا، وهو جماع العقائد من التوحيد، والرسالة، والمعاد.

ثم ذكر (الله) تفاصيل لهذه الأمور: منها ما لا سبيل إلى علمه إلا بالخبر، ومنها ما لا سبيل إلى تصوره لقصور علمنا وتجربتنا، فلم يكلفنا بتأويله بل رضي منها بالإيمان الإجمالي، ورد ما اشتبه إلى المحكم الذي بينه وشيده.

فالرسوخ في العلم أن تثبت على المعلوم ولا تتهالك على المظنون الذي يصوره الظن والتخمين(٤).

ومما لا شك فيه أن اختلاف المناهج وتعدد الاتجاهات العقدية والفكرية، كان له أثره الخطير في تعرض القرآن الكريم والسنة النبوية للكثير من الأفكار

---

(١) سورة العنكبوت الآية/ ٤٣ .

(٢) د. محمد يوسف موسى، القرآن والفلسفة، ط دار المعارف الطبعة الرابعة، ١٩٨٢م، صـ ٨ .

(٣) وقد استمر حال المسلمين هكذا حتى ابتلوا بالفتنة التي اشتعلت بمقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه – ونشوب الحرب في موقعتي الجمل وحنين وقبول الإمام علي للتحكيم، الأمر الذي أدى إلى فرقة المسلمين إلى خوارج ومعتزلة ومرجئة وشيعة وغيرهم.

(٤) الفراهي، القائد إلى عيون العقائد، مرجع سابق، صـ ٦ .

المتناقضة، والآراء المتضاربة، وحمل الكثير من نصوصهما على غير ما تحمله من المعاني، لكي تتسق مع هذه المناهج، وتتوافق مع هذه الاتجاهات(١).

منهج الإمام الفراهي:

والحل كما يراه الإمام الفراهي لهذه المعضلة، أن يسلك المسلم في الأمور العقدية المسلك الحق وذلك بأن تكون مرجعيته في أمور العقيدة ما يثبت عنده باليقين الذي لا يداخله شك أو ظن، فلا يعتمد فيها إلا على صحيح النقل وصريح العقل، وهذا ما يوضحه بقوله: "أن العقائد ليست بالظن، فلا يعتمد فيها إلا على صحيح النقل وصريح العقل، ولذلك وجب الاكتفاء بقدر ما يحتمله المعتقد ويكون فيه على بصيرة وإيقان، ولذلك قلت مسائله في عهد الصحابة، فإنهم اعتقدوا ما علموه وصدقوه، وإنما كثرت – المسائل الخلافية – فيما بعد لفساد القلوب، وقلة التقوى، وسخافة العقول، وغلبة اللجاج"(٢).

ويقول أيضا: "إن بسط اللسان في العقائد يجر إلى التقول على الله من غير علم وشناعته ظاهرة وقد صرح بها القرآن كثيراً، ولو كان للعقل سبيل إلى تفاصيل الأمور الإلهية لكان في غنى عن الرسل، والعقل كثير الخطأ في تفاصيل الأمور التمدنية حتى يستضئ بما أنزل الله من هديه، فكيف بالإلهيات؟

فلا بد من الاكتفاء بما ثبت بالتصريح من الكتاب والسنة وكان أساساً للدين

---

(١) ومع أن الإسلام في جانبه العلمي لا يتناقض مع النظر الصحيح، وفي جانبه العملي لا يتعارض مع المصالح المشروعة للناس، إلا أن كثيراً من الناس يعارضون النص بالرأي، ويقيمون المصلحة في وجه الحكم والشرع. وهم لهذا بين أمرين: إما أن يلجأوا إلى تأويل النصوص ولو كانت مكروهة لكي تتوافق مع الغاية التي يقصدون إليها. وأما أن يتقولوا على الإسلام – زورا – بأنه غير موافق للعقل في الجانب النظري، وغير مساير لتقدم البشرية، وغير مواكب لركب الحضارة في الجانب العملي، وفي كلتا الحالتين يصبح الإسلام متهماً من أعدائه وأوليائه جميعاً، د. المراكبي، قضية التأويل في الفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص ١٨، ١٩.

(٢) القائد إلى عيون العقائد، مرجع سابق، صـ ٤.

الفطري المسمى بالإسلام"[1].

ولا يجوز أن نسارع في الحكم على الإمام الفراهي بأنه في اكتفائه بما ثبت مصرحاً من الكتاب والسنة أنه يلغي دور العقل في أمور العقيدة، بل أراد أن يقول إن العقل لا سبيل لـه في تفاصيل الأمور الإلهية لأنها أمور غيبية وإلا لكان في وجود العقل غنى عن الاحتياج إلى الرسل، فإذا كان العقل كثير الخطأ في الأمور الدنيوية المحسوسة، فكيف به في الأمور الغيبية، فالعقل مهما أوتي من قوة فهو قاصر ووقوعه في الخطأ والزلل وارد، كما أن العقول متفاوتة فما أراه حسناً قد يراه غيري قبيحاً والعكس صحيح، ومع ذلك نراه يصرح أن للعقل مجال واسع في الأمور العقدية، وسيتضح لنا ذلك في حديثنا عن مشكلة العلاقة بين العقل والنقل:

مشكلة العلاقة بين العقل والنقل:

تعد مشكلة "العلاقة بين العقل والنقل" من المشكلات التي ظهرت قديما ولا تزال تطرح نفسها وبقوة على أذهان المفكرين من المتكلمين وغيرهم، على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم لا سيما في الفكر الإسلامي، حيث حظيت بمجهود وافر، وحلول متعددة.

فالمتكلمون على اختلاف مذاهبهم – وجلهم قد استخدموا المنهج العقلي في إثبات العقائد، ودرء الشبهات عنها، ودحض مفتريات المخالفين لها- كان من المحتم عليهم النظر في هذه المعضلة لبيان مكانة العقل من النقل.

هل يقدم العقل على النقل؟ أو يقدم النقل على العقل؟ أو يجمع بينهما؟

فخلصوا إلى ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: اتجاه المعتزلة الذين تأثروا بمناهج الفلاسفة، فقدموا العقل على النقل، ولما كان العقل – في نظرهم – أساساً للنقل، لأنه أساس التصديق بالشرع

(١) المرجع السابق صـ ٥.

فلا يجوز التشكيك فيه وإلا انهدم الشرع والعقل معاً، ومن ثم ذهبوا إلى تقديم العقل على النقل.

الاتجاه الثاني: في مقابل مذهب المعتزلة الذي يقدم العقل على النقل يأتي مذهب الحشوية[١] والظاهرية ومن وافقهم من المشبهة والمجسمة حيث يعملون على إلغاء العقل، وفصله تماماً عن مجال النقل، فالعقل في نظرهم ليس له مدخل فيما جاء به الشرع[٢].

الاتجاه الثالث: وهو المذهب الوسط بين الاتجاهين السابقين، وهو اتجاه أهل السنة والجماعة الذين جمعوا بين العقل والنقل معاً، ومع أنهم قدموا الشرع على العقل إلا أنهم جعلوا للعقل مدخلاً في فهم الشرع، فهم يجمعون بينهما بحيث لا يصادرون منهجاً لحساب منهج آخر، فمنهجهم منهج وسط بين الإفراط والتفريط.

وهكذا فإن أهل السنة والجماعة – ومنهم الأشاعرة – قد جمعوا بين مقتضيات الشرائع، وموجبات العقول، وتحققوا من أنه لا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول، وهم بهذا لا يلغون العقل، ولا يعزلونه عن الشرع، كما أنهم لا يحكمون العقل في الشرع ويجعلون له التقدم عليه.

وقد بين الشهرستاني منهج أهل السنة فقال:

"فالواجبات كلها سمعية عندهم، والعقل لا يوجب شيئا، ولا يقتضي تحسيناً ولا تقبيحاً: فمعرفة الله عز وجل بالعقل تحصل، وبالسمع تجب.

قال الله تعالى: (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً) [٣]،كذلك شكر المنعم وإثابة المطيع وعقاب العاصي تجب بالسمع دون العقل، ولا يجب على الله تعالى

---

(١) الحشوية: نسبة إلى الحشو، وهو الزائد الذي لا طائل تحته. الجرجاني، التعريفات، المطبعة الحميدية، ١٣٢١هـ ، صـ ٦٠. وسمو بالحشوية لأنهم أدخلوا في العقيدة ما ليس منها بقولهم بالتجسيم والتشبيه، وهو مقابل للقائلين بالتجريد والتعطيل كالفلاسفة والمعتزلة.

(٢) الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق محمد بن فتح الله بدران، ط الانجلو، ٩٥/١

(٣) سورة الإسراء، الآية ١٥.

شئ ما بالعقل من رعاية الأصلح أو اللطف، أو غيرها مما أوجبه المعتزلة به"[١].

فالموجب للمعرفة وغيرها عند الأشاعرة من أهل السنة هو الله تعالى، لأن العقول لا تدرك الأحكام مستقلة عن الشرع، فلا حكم على شئ، ولا تكليف قبل مجيء الشرع بالأحكام والتكاليف.

أما الماتريدية فيرون أن الموجب للمعرفة هو العقل دون غيرها من الأحكام[٢].

موقف الإمام الفراهي:

وبعد هذا العرض لاتجاهات ومناهج المفكرين الإسلاميين في قضايا العقيدة وموقفهم في العلاقة بين العقل والنقل نورد منهج الإمام الفراهي وموقفه من هذه القضية حيث يرجع الخلاف بين العلماء وتنازعهم في العقائد وزيغهم فيها إلى إعجاب وتمسك كل فريق بوجهة نظره، وسعيه إلى التوفيق بينه وبين ما سواه، أو الانتصار لرأيه وتوجيه الأدلة النقلية أو تأويلها للتوافق مع مدعاه، وأن الذين يسلكون طريق التوفيق نوعان:

١- منهم من يلتمس التوفيق بين النصوص الشرعية.

٢- ومنهم من يلتمس التوفيق بين العقل والنقل.

غير أنه أشار إلى خطورة طريق التوفيق ووصفه بأنه طريق وعر، حيث إنه قد يلتبس عليه الأمر فيخطئ في التوفيق، ويحتاج إلى التأويل البعيد للمحكم من آيات الله تعالى.

لذلك نراه يقول: "كل من تمسك بأمر بيّن واضح عنده، يسعى للتوفيق بينه وبين ما سواه، لينفي التناقض من بين معتقداته، وهذان فريقان:

---

(١) الملل والنحل، مرجع سابق، ٤٨/١.

(٢) تسهيل الأصول إلى علم الوصول، صـ ٥٤، نقلاً عن؛ قضية التأويل في الفكر الإسلامي، مرجع سابق، صـ ٣٨.

منهم من يلتمس التوفيق بين النصوص الشرعية، ومنهم من يلتمس التوفيق بين العقل والنقل، وطريق التوفيق وعر، فربما يلبس عليه فيخطئ ويحتاج إلى التأويل البعيد للمحكمات"(١).

ثم بين أن العلماء متفاوتون في الاستدلال بالعقل والشرع؛ فمنهم من يتمسك بالعقل فيجعله أصلاً، ومنهم من يتمسك بالأحاديث، ومنهم من يتمسك بالقرآن.

غير أنه لم يرتضى هذا الانقسام في الرأي بين العلماء وأكد على أنه إذا كان الأصل في الاعتقاد مبنى على الشرع المنزل فإن ذلك لا يغني عن العقل، بل أن للعقل دور بارز في فهم الشرع وإبراز الأدلة والآيات التي أودعها الله تعالى في النفس البشرية وفي الآفاق وهي أدلة لا تحصي، ليزداد الإنسان بصيرة ونوراً واطمئناناً.

كما أن للعقل دور آخر لا يقل أهمية وذلك في تعيين المراد في النصوص المتشابهة برده المتشابه إلى المحكم والحكم باليقين وترك المظنون، وفي تطبيق المتشابهات بالمحكمات بعضها ببعض حتى لا يكون هناك تناقض.

ونراه يزيد هذه القضية وضوحاً حينما صرح بأن العقل ليس بمعطل في طريق النقل، بل هو المعتمد في فهم معاني النقل، وهو المخاطب فيما نزل علينا حيث جعله الله تعالى مناطاً للتكليف.

يقول الإمام الفراهي: "ثم للعقل مجال وسيع في تطلب الدلائل التي أودعها الله النفوس والآفاق فإنها لا تحصي، ليزداد بصيرة ونوراً واطمئناناً.

وفي تعيين المراد برد المشتبه إلى المحكم والحكم باليقين وترك المظنون، فالعقل ليس بمعطل في طريق النقل أيضاً، بل هو المعتمد في فهم معاني النقل، وهو المخاطب فيما نزل علينا"(٢).

---

(١) القائد إلى عيون العقائد، مرجع سابق، صـ ٧
(٢) المرجع السابق، صـ ٥

ومع احترامه للعقل وإيمانه بدوره البارز في فهم الشرع وإجلاء ما غمض منه وبيان ما استغلق فهمه على الناس، ... الخ إلا أنه لا يطلق للعقل العنان ليحكم ويقضي كما شاء بل جعله محكوماً في إطار الشرع، خاصة بعدما رأى أن الناس قد افتتنوا بالعقل وجعلوه مقدماً ومتبوعاً لا تابعاً، كما هو الشأن عند المعتزلة ومن وافقهم، وفي نفس الوقت لم يقبل رأي من يُقصى العقل من مجال الاعتقاد كما فعل الحشوية والمجسمة.. فهو يجمع بين صحيح النقل وصريح العقل ويؤلف بينهما، ومن ثم التوقف فيما لا يعلم.

حيث يقول "الطريق المثلى هو التمسك بصحيح النقل وصريح العقل، ثم الكف عن التأويلات البعيدة، والتوقف في ما لا علم له به، وقد أمر الله بذلك، والنبي – صلى الله عليه وسلم – والسلف الصالح اتخذوه طريقاً، كما قال الله تعالى: (قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم)[1].

وقال (وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً)[2][3].

تعقيب:

مما سبق يتضح لنا أن الإمام الفراهي كان متبعاً لمذهب أهل السنة والجماعة حينما جعل للعقل مدخلاً فيما جاء به الشرع ولكنه ليس حاكماً ولا موجباً، بل الحاكم والموجب هو الله تعالى، وهو بهذا يقدم الشرع على العقل، إلا أنه لا يسلب العقل سلطانه، ولا يعزله عن الشرع.

يقول الإمام الفراهي مبرزاً اتباعه لأهل السنة: "والقرآن قارع بحججه المكذبين فلم يخاطبهم إلا من طريق العقل، وأما المؤمنون فزادهم بها إيماناً ورفع به درجاتهم؛ فإن المؤمن إذا ازداد حكمة وبصيرة وعلماً ويقيناً ازداد خشية وحباً لله. وبذلك ازداد قرباً منه... **فلزمنا في هذا الكتاب أن لا نعول إلا على العقل**

---

(١) سورة البقرة: الآية ٣٢.
(٢) سورة الإسراء: الآية ٧٩.
(٣) القائد إلى عيون العقائد، صـ ٧.

الصريح، والتعويل على العقل في أصول المذهب هو مذهب أهل السنة، وذلك بأن الخطاب بالأصول عام، والناس أجمعون مطالبون بالإيمان بها.

وأما الفروع فلا شك أنها مبنية على المصالح وقد دل القرآن عليها ولكن المعول فيها على النقل؛ فإن المخاطب بها المؤمنون الذين آمنوا بالرسول وبكتاب الله، وبايعوا على الطاعة، كما ترى القرآن يصرح بذلك حين يخاطبهم بالأحكام بمثل قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا) فهم مطمئنون بعقولهم أن الله ورسوله لا يهديهم إلا إلى صراط مستقيم وهذا الحكم العام من عقولهم يغني عن مطالبة الدليل في كل حكم"[1].

فالمنهج الذي سلكه الإمام الفراهي هو منهج أهل السنة والجماعة بل هو منهج الإسلام الذي ينبغي أن يسلكه السالكون ويعتقده المعتقدون، فالعقل مع الشرع نور على نور كما يقول الإمام الغزالي: "وأنى يستتب الرشاد لمن يقنع بتقليد الأثر والخبر، وينكر مناهج البحث والنظر، أو يعلم أنه لا مستند للشرع إلا قول سيد البشر صلى الله عليه وسلم، وبرهان العقل هو الذي عرف به صدقه فيما أخبر، وكيف يهتدي للصواب من اقتفى محض العقل واقتصر، وما استضاء بنور الشرع ولا استبصر، قد خاب على القطع والثبات وتعثر بأذيال الضلالات من لم يجمع بتآليف العقل والشرع هذا الشتات... فالمعرض عن العقل مكتفياً بنور القرآن مثاله المتعرض لنور الشمس مغمضاً للأجفان، فلا فرق بينه وبين العميان، فالعقل مع الشرع نور على نور، والملاحظة بالعين العور لأحدهما على الخصوص متدل بحبل غرور"[2].

(١) المرجع السابق صـ ٩ ، ١٠
(٢) مقدمة كتاب الاقتصاد في الاعتقاد، مرجع سابق.

المبحث الثالث

آراؤه في قضايا العقيدة الإلهية

وفيه ثلاثة مسالك:

المسلك الأول: طرق الاستدلال على وجود الله تعالى وموقف الفراهي منها

سلك العلماء في الاستدلال على وجود الله تعالى طرقاً متعددة منها طريق الفطرة، وطريق القرآن الكريم، وطريق الفلاسفة المتكلمين وسوف اقتصر في هذا المسلك على إيراد الطريقين الأولين دون الثالث لاهتمام الفراهي بهما دون غيرهما.

أولاً- طريق الفطرة على وجود الله تعالى:

الفطرة: شعور متأصل في النفس البشرية جمعاء، وفحواه أن لهذا العالم قوة عليا عظيمة مهيمنة عليه، يشعر بها كل إنسان سليم الفطرة، ولم تؤثر فيه عوامل الانحراف البشري، هذه الفطرة التي أودعت في الإنسان ترشده من خلال تأمله في الكون وما فيه إلى أن هناك قوة مهيمنة عليه وعلى هذا الكون من حوله.

ولكن ما هي حدود هذا الطريق الفطري؟

إن حدود طريق الفطرة لا يتجاوز إلا الشعور بوجود القدرة المهيمنة على هذا الكون، وليس من شأنه أن يدلنا على وجود الله تعالى؛ لأن هناك بوناً شاسعاً بين أن يشعر الإنسان بتلك القوة وبين أن يعرفها، لأن الشعور بتلك القوة مودوع في النفس الإنسانية، أما معرفتها المعرفة الصحيحة؛ فإنما يتأتى من خلال الشرع الحكيم، وإعمال العقل بالنظر في الأنفس والآفاق والكون من حوله، فالأثر يدل على المسير، والبعرة تدل على البعير، والخلق يدل على الخالق، والصنعة تدل على الصانع، وكلما كانت الصنعة متقنة وعظيمة دل ذلك على قدرة الصانع وعظمته.

فقد خلق الله عباده على معرفته والإقرار بربوبيته واستحقاقه وحده للعبادة، وهذا ما يؤكده قوله تعالى: "وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم

وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا. أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين"[١].

وكذلك أشار الرسول صلى الله عليه وسلم إلى هذه الحقيقة فقال: "ما من مولود إلا ويولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة عجماء هل تحسون فيها من جدعاء"[٢].

فمن سلك طريق الفطرة يجد أن وجود الله تعالى من البديهيات التي يدركها الإنسان بفطرته، ويهتدي إليها بطبيعته، وليس من مسائل العلوم المعقدة، ولا من خصائص التفكير العويصة، ولولا أن شدة الظهور قد تولد الخفاء؛ ما اختلف على ذلك مؤمن أو ملحد، ومن ثم فقد اهتدى العقل من قديم إلى ضرورة وجود صانع لهذا العالم قدير حكيم، وإن اخطأ في التفاصيل المتعلقة بهذا الصانع الحكيم.

وقد اعترف بطريق الفطرة وعول عليه كثير من العلماء منهم بعض المعتزلة، وابن تيمية وابن القيم وكثير من الصوفية وبعض الفلاسفة المحدثين[٣]، وكذلك الفراهي موضوع البحث:

موقف الفراهي من طريق الفطرة:

وأما الفراهي فقد ذهب هو أيضا إلى أن وجود الله تعالى فطري في النفوس البشرية ولا يحتاج إلى دليل يدل عليه، وأن توافق الفطرة مع شرع الله دون تغير، دليل على أن وراءها حكيم، وأنها تحت إرادة رب واحد، وأن تغيرها عن عادتها

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١٧٢.

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، ط دار الفتح الإسلامي، ١٢٥/٢.

(٣) راجع آراءهم في: الجاحظ، الدلائل والاعتبار، ط حلب ١٩٢٨، من صـ ٣ –٦ ، ابن الوزير اليماني، إيثار الحق على الخلق، ط بيروت ١٩٨٣، ص ص ١٦ ، ١٧، ابن تيمية ، درء تعارض العقل والنقل ٣٩٧/٧، د. يوسف كرم، تاريخ الفلسفة الحديثة نقلاً عن د. عوض الله حجازي، دراسات في العقدية الإسلامية دار الطباعة المحمدية، ١٩٩٢، صـ ٢٨.

– كما أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم – (فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه) – في بعض الأحيان لأمر ذلك الرب، دليل على أمره وأرادته، والآمر المريد لا بد وأن يكون موجوداً .

قال الفراهي: " كل شئ في الفطرة مقدر وموزون، ثم فيها توافق لبناء فائدة وراحة، فالتوافق دليل على حكيم، وقيامها على فطرتها غير متغير؛ دليل على كونها تحت إرادة رب واحد، وتغيرها عن عادتها في بعض الأحيان لأمر ذلك الرب، دليل على أمره وإرادته"(١).

ثم بين الفراهي منشأ اليقين عند الإنسان تجاه الأشياء وهو إما بالبداهة أو بالنظر أو بالفكر ثم بين درجات الفكر وسبيل كل ذلك في الاستدلال على وجوده تعالى فقال:

"اعلم أن ما توقن به إما هو البديهي وهو ما ورد عليك وأيقنت به من غير فكر وتدبر، أو هو النظري وهو ما تكتسبه من البديهي بنظرك في الخارج، ويقابله الفكري وهو ما تقف عليه بفكرك في نفسك، وهو درجتان:

- أدناها الفطري وهو ما يطيعه العقل لا لظهوره بل لكونه حاكماً عليه؛ فهو أساس للعلم البديهي كاليقين بصحة حواسنا.
- وأعلاها الجذري وهو الذي أودع في جذر فطرتنا .. فإن أنكره أحد أظلم عليه كل ما علمه.. ومن ذلك يقينه بكون فاطره غنياً وحميداً، فإن لم يطمئن بذلك قلبه لم يطمئن بشيء، فلم يفرق بين النور والظلمة والحق والباطل"(٢).

وهكذا يصرح الفراهي بأن وجود الله تعالى الغني الحميد قد أودع في جذر

---

(١) القائد إلى عيون العقائد، مرجع سابق، صـ ٣٠
(٢) المرجع السابق صـ ٣٣

فطرتنا وأن من لم يطمئن بذلك قلبه لم يطمئن بشيء، حتى يصير لا يستطيع التفريق بين النور والظلمة والحق والباطل.

ويتابع الفراهي حديثه عن فطرية وجوده تعالى، بل على فطرية وحدانيته – ومن ثبت له الوحدانية فهو من باب أولى موجود - ، مستندا في ذلك إلى أن القلوب جبلت على طلب الاطمئنان على ما تعلم؛ من كون علمها بالشيء حق أو باطل فإنه لا سبيل إلى هذا إلا بالإيمان بالله الواحد الحميد، وبهذا فهي مفطورة على التوحيد.

يقول الفراهي: "وإذا كان القلب مجبولاً على طلب الاطمئنان في علمه ولا سبيل إليه إلا بأن يؤمن بالله الواحد الحميد، فالظاهر أنه مفطور على التوحيد، وهكذا هدانا القرآن الكريم حيث قال: (فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله (أي لا ينبغي لأحد أن يبدل فطرته التي كتبها الله في قلبه ظلما واتباع هوى وجهلاً، فإنه تعالى قال قبل هذه الآية: "بل اتبع الذين ظلموا (أي أشركوا) أهواءهم بغير علم، فمن يهدي من أضل الله وما لهم من ناصرين"، أي بعد أن اتبعوا سلبوا نور الهدى نتيجة لما فعلوا حسب فطرة الله التي جعل النتائج السيئة للسيئات..

(ثم ذكر بعد ذلك أن التوحيد فطرتهم من جهة أخرى) ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون) [١][٢]

ثم يخلص الفراهي إلى نتيجة مفادها أن التوجه إلى الله أقوى ما جبلنا عليه وأن الإيمان بالله ليس ببديهي، ولا نظري مكتسب؛ بل هو مما أودع في جذر فطرتنا وصميم علمنا، وإنما يكشف عنه بالفكر في أنفسنا وهذا من جهة العلم.

وإذ إن النفس ذات إرادة ورغبة كما هي ذات علم، فلها توجه إلى ربها قبل كل

---

(١) سورة الروم: الآيات من ٢٩ – ٣٢.

(٢) القائد إلى عيون العقائد، مرجع سابق، صـ ٣٤ ، ٣٥.

رغبة، وانبعاث هذا التوجه بالفكر والذكر(١)..

ثانياً- طريق الاستدلال بالقرآن على وجود الله تعالى:

وردت آيات كثيرة في القرآن الكريم تحث على النظر في النفس، والتفكير في الكون كي نستدل بهذا النظر وذلك التفكير على وجود الله تعالى، خالق الكون ومبدعه بحكمة القادر على كل شيء وفي ذلك يقول الله جل شأنه: (وفي أنفسكم أفلا تبصرون) (٢)، وقوله تعالى: (قل انظروا ماذا في السموات والأرض وما تغني الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون) (٣)، وقوله تعالى في سورة السجدة: (الله الذي خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش، ما لكم من دونه من ولي ولا شفيع أفلا تذكرون.. إلى قوله تعالى الذي أحسن كل شيء خلقه وبدأ خلق الإنسان من طين"(٤) إلى غير ذلك من الآيات الدالة على وجود الله تعالى.

وقد سلك هذا الطريق (طريق القرآن) في الاستدلال على وجوده تعالى بعض العلماء وكان من أبرزهم أبو الفرج ابن الجوزي وأبو الوليد ابن رشد(٥)، وكذلك

---

(١) المرجع السابق، صـ ٣٥.
(٢) سورة الذاريات: الآية ٢١.
(٣) سورة يونس: الآية ١٠١ .
(٤) الآيات ٤ ، ٥، ٦، ٧
(٥) ولي بحث في بيان الصلات الفكرية بين هذين العالمين الجليلين (ابن الجوزي وابن رشد)، نشر في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية العدد الرابع عشر لسنة ١٩٩٨م.
أوضحت فيه أن هذين العالمين مع أن الأول مشرقي المنشأ وهو فقيه على المذهب الحنبلي، والثاني مغربي وهو فيلسوف المغرب العربي، وأنهما وأن كانا متعاصرين إلا أنهما لم يلتقيا غير أنه توجد صلات فكرية وتوحد فكري بينهما في كثير من القضايا .
راجع كلام ابن الجوزي وابن رشد في الاستدلال على وجود الله تعالى في، ابن الجوزي صيد الخاطر، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ص ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، وتلبيس ابليس، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت، ص ص ٤١ – ٤٢ وابن رشد، مناهج الأدلة، تحقيق د. محمود قاسم، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٢، ١٩٦٤ ص ١٥٠.

الفراهي وقد استندوا في أدلتهم على ما يسمى بدليل الخلق والاختراع أو دليل العناية والنظام.

- فابن الجوزي أكد على أهمية دور العقل في الاستدلال على وجود الله تعالى مسترشداً في ذلك بهدي القرآن الكريم وبعيداً عن الأسلوب الجدلي الذي استخدمه المتكلمون والفلاسفة، والدليل على ذلك أنه لم يصنف تلك الأدلة تحت عنوايين معينة، وإنما ساق الكلام سوقاً في معرض الرد على الدهريين والطبائعيين وغيرهم معتمداً هذا الرد من آيات الذكر الحكيم.

أما ابن رشد فقد رفض أدلة المتكلمين وأهل الظاهر والصوفية في استدلالهم على وجود الله تعالى، ووصف هذه الأدلة بأنها ليست شرعية ولا برهانية، ثم طالعنا بما ارتضاه من الأدلة على وجود الله تعالى بقوله "الطريق التي نبه الكتاب العزيز عليها ودعا الكل من بابها، إذا استقرئ الكتاب العزيز وجدتها تنحصر في جنسين:

أحدهما: طريق الوقوف على العناية بالإنسان وخلق جميع الموجودات من أجله ولنسم هذه دليل العناية.

والطريقة الثانية: ما يظهر من اختراع جواهر الأشياء الموجودات – ولنسم هذه دليل الاختراع[1].

وقد وردت الآيات القرآنية التي تتضمن دليلي الاختراع والعناية على أقسام ثلاثة:

الأول: ما يدل على الاختراع فقط كقوله تعالى: (يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له)[2].

---

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٢) سورة الحج: الآية ٧٣.

وكقوله تعالى: (ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين... إلى قوله تعالى ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين)[١].

الثاني: ما يدل على العناية فقط من مثل قوله تعالى: (فلينظر الإنسان إلى طعامه أنا صببنا الماء صبا ثم شققنا الأرض شقا فأنبتنا فيها حبا ... الخ الآيات)[٢].

الثالث: ما يتضمن الدلالتين معاً وهو أكثر من مثل قوله تعالى في سورة البقرة: (يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذين خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون الذي جعل لكم الأرض فراشاً والسماء بناءً .. إلى قوله وأنتم تعلمون)[٣].

موقف الفراهي من الاستدلال بالقرآن الكريم على وجوده تعالى:

أما الفراهي فقد سلك مسلكاً آخر في الاستدلال بالقرآن الكريم على وجود الله حيث توسع في هذا الأمر بل ما أورده في كتابه "القائد إلى عيون العقائد" من الالهيات يكاد يكون كله موظفاً لإقرار حقيقة وجود الخالق والتعرف عليه سبحانه وتعالى، وقد قسمها إلى أربعة أقسام أو طرق، يوضحها قول الفراهي تحت عنوان "طريق الاستدلال بالقرآن" : "قد دلنا القرآن على صحة العقيدة فيما يتعلق بمعرفة الرب تعالى بطرق مختلفة متفاوتة في درجات الدلالة، ونذكرها بالترتيب:

فأولها: طريق التسمية، وهو أبلغها وأوضحها وأوثق ما يعتمد عليه، فإن الاسم الزم وأقدم وأدل على المسمى من غير لحاظ إلى ما سواه.

وهذا موافق لعادة عامة (الناس) لا سيما عادة العرب، فإنهم أصح الأمم

---

(١) سورة المؤمنون: الآيات ١٢ – ١٤ .
(٢) سورة عبس: الآيات ٢٤ – ٣٢.
(٣) سورة البقرة: الآيات ٢٠ – ٢٢ .

إصابة في التسمية، وإنما جعل الاسم للدلالة على المسمى[١]، فمن عرف الشيء باسمه الصحيح فقد عرفه.

والطريق الثاني: هو طريق الوصف بصفة، وهذا دون التسمية، فإن الشيء قد يوصف بصفة ولا يسمى بها.

والطريق الثالث: هو نسبة الأفعال، وهذا دون الأولين؛ فإن بعض الأفعال ينسب إلى شيء على طريق المجاز وللمجاز أبواب كثيرة.

والطريق الرابع: ما يدل عليه نظم القرآن، وهذا لطيف جداً، ولكنه طريق واضح بيّن عند أهل الفكر والتدبر، فإن الكلمة إذا وضعت في جنب كلمة أخرى أو ضم كلام مع كلام آخر، دل على أمور جمة.

ثم عقب فقال: فهذه أربعة طرق وإنما ذكرنا الرابع أخيرا لدقته لا لضعفه، كما أن الأول أوثق مع أن شرح الأسماء يقتضي تأملاً وإمعانا، ويُهتدى إلى معناه الصحيح بالطرق الثلاث وبتوفيق بعضها ببعض ، وذلك أصل راسخ"[٢].

وسيقتصر حديثنا الآن على الطريق الأول: وهو المعرفة من أسمائه تعالى حيث إن الطرق الثلاث الأخرى تدل على وجود الله تعالى دلالة غير مباشرة، وسوف تتضح عندما نتكلم عن صفات الله تعالى، وأفعاله، فالصفة تدل على

---

(١) اختلفت المعتزلة والأشاعرة في المراد من الاسم هل المسمى أو التسمية، فالمشهور من مذهب المعتزلة أن المراد من الاسم التسمية لا المسمى، أما الأشاعرة فيرون أن المراد من الاسم المسمى لا التسمية، وقد عرف الإمام الغزالي الاسم بأنه: اللفظ الموضوع للدلالة على المسمى، وعرف المسمى بأنه: المعنى الثابت في الأعيان من حيث دل عليه اللفظ.
وقال الباقلاني: والذي يذهب إليه أهل الحق: أن الاسم هو المسمى نفسه أو صفة متعلقة به، وأنه غير التسمية، وقد عرف الجرجاني التسمية بأنها: تحصيل الاسم ووصفه للشيء.
راجع هذه المسألة في: شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار ص ص ٥٤٢ ـ ٥٤٤ ، المقصد الأسني شرح أسماء الله الحسنى للغزالي ط مكتبة الجندي ١٩٦٨م، ص ص ١٢ ، ١٣ ، ١٦٥، التمهيد للباقلاني، شرح لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة، رسالة ماجستير للباحث، كلية الدراسات بالقاهرة سنة ١٩٩١م.

(٢) القائد إلى عيون العقائد، مرجع سابق، ص ص ٢١ ، ٢٢ .

الموصوف، واثبات الفعل دلالة على وجود الفاعل.

ففي قوله تعالى: (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) [١].

قال الفراهي: "فعلمنا أن الله والرحمن من أسمائه الخاصة التي ندعوه بها عن طريق الاسم، وهكذا نفهم من كلام العرب فإنهم لم يستعملوا هذين الاسمين إلا لله تعالى، وقال تعالى: (هو الله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة ... إلى قوله تعالى وهو العزيز الحكيم) [٢]. فهذه أيضاً أسماء نصفه بها، وأما أن ندعوه بها فمستنبط غير مصرح به، وطريق الاستنباط ظاهر؛ فإن قوله تعالى: (أيّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) دل على أن ندعوه بأسمائه الحسنى.

ثم قوله بعد سرد أسماء أخر: (له الأسماء الحسنى) دل على أنها منها. ثم نظم قوله تعالى (الله لا إله إلا هو الحي القيوم) [٣] يشبه نظم تلك الآيات الجامعة لأسمائه.

ثم جاء من صفاته تعالى على طريق الخبر كقوله تعالى (وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد) [٤] فاحتمال كونها أسماء كاحتمال كونها صفات فوجب إعمال الفكر.

وطريقته المثلى: أن نجعل أسماءه الحسنى المصرحة بها أصلاً ونرد الصفات والأفعال إليها.

وأبين أسمائه وأصرحها الله والرحمن فنجعلهما أصل المعرفة بالرب

---

(١) سورة الإسراء: الآية ١١٠.
(٢) سورة الحشر: الآيات من ٢٢ – ٢٤.
(٣) سورة البقرة: من الآية ٢٥٥، سورة آل عمران: الآية ٢ .
(٤) سورة البروج: الآيات من ١٤ – ١٦.

تعالى"[١].

وهكذا تبين لنا أن الفراهي جعل من أسماء الله تعالى مدخلاً للتعرف عليه حيث يرى أن المراد من الاسم هو المسمى وهو بذلك يوافق مذهب أهل السنة الذين يرون أن الاسم هو المسمى نفسه، أو صفه متعلقة به، وأنه غير التسمية، فاسم الله أو الرحمن مثلا من أخص الأسماء التي ندعوه تعالى بها وأن العرب لم يستعملوا هذين الاسمين إلا لله تعالى، وكذلك باقي الأسماء المصرح بها أو التي دل السياق على كونها أسماء لله تعالى حيث وصفها بقوله (له الأسماء الحسنى) أو حتى الصفات التي تحتمل أن تكون أسماء ككونها صفات.

وفي هذه الحالة (حالة عدم التصريح بالاسم) يبين لنا الفراهي الطريقة المثلى التي ينبغي أن يسلكها العلماء وذلك بأن نجعل أسماءه الحسنى المصرح بها أصلاً ونرد الصفات والأفعال إليها، وأن أبين وأصرح أسمائه تعالى **الله والرحمن** فنجعلهما أصلا لمعرفة الله تعالى ونرد الجميع إليهما.

ومع أن الفراهي قد سلك هذا النهج في التعرف على الله تعالى – وهو التعرف عليه من أسمائه وصفاته وأفعاله – إلا أنه أيضاً لم يهمل الطريق الذي سلكه علماء أهل السنة في الاستدلال بالخلق على الخالق، والصنعة على الصانع، وذلك بالنظر في المخلوقات، وربط الأثر بالمؤثر، والصنعة بالصانع وبيان أن هذا الكون مخلوق لله وأن ما فيه من إبداع ونظام وعناية دال على وجود خالق مبدع لهذا الكون، وأن المادة والنفس نظراً لكونهما حادثتين فهما يفتقران إلى محدث يعتني بهما ويسير أمورهما وهو ما يعرف بدليلي الاختراع والعناية[٢].

---

(١) القائد إلى عيون العقائد، مرجع سابق، ص ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) وقد أشار الفراهي إلى هذين الدليلين وأوردهما في كتابه، "عيون العقائد" وبعنوانين آخرين وهما:
١- لا خالق إلا الله. ٢- حدوث المادة والنفس وسوف نلاحظ أنهما يتضمنان الاختراع والعناية.

أ- لا خالق إلا الله: يقول الفراهي:

"الخلق: إما هو إيجاد شيء من غير مادة، أو تبديل شيء إلى شيء آخر. أما الإيجاد ابتداءً فمفهوم ولكن كيفه لا يُدرى، وأما التبديل فمشتمل على تدبير عجيب، وحساب متقن، وحركة سارية في أدق أجزاء الشيء، فالإيجاد والتبديل كلاهما عجيب، والتبديل ليس بأدون (بأقل) من الإيجاد، بل هو مركب من إفناء وإيجاد، مثلا: تبدل الحركة إلى الضياء والبرق – إشارة إلى حركة السحاب - ، وتبدل التراب إلى الدهن والسكر واللحم والعظم والأزهار والثمار، والأجسام الحية من أعجب الأشياء وأغمضها"(١).

ثم رد الفراهي على الملاحدة الذين أنكروا الإيجاد من غير مادة، وادعوا في ذلك البداهة ونسبوا التبدل إلى قوى الطبيعة فقال:

"الملاحدة أنكروا الإيجاد من غير مادة، لا بدليل بل ادعوا فيه البداهة تمسكاً بأن هذا أكبر من أن نفهم، ونسبوا التبدل إلى قوى طبيعية لما أنهم رأوه عيانا، فلا بد له من نسبة إلى سبب، فنسبوه إلى الطبائع ووقفوا هناك.

ولكن لكل أمر ذي حكمة وتدبير ومنافع، لا بد من مريد حكيم، قادر، رحيم، والطبائع ليست كذلك.

ثم هذه الحكمة راجعة إلى توحد في العالم – أي نظام واحد في العالم – ينظم (علاقة) بعضها ببعض، فتحيروا ونسبوها إلى طبيعة واحدة وسعت العالم مع كونها خالية من إرادة وعلم"(٢).

يشير الفراهي في النص السابق إلى أن الخالق لا بد أن يكون مغايراً للمخلوق، وأن يكون قادراً على الإيجاد من عدم، وأن الخالق يجب أن يكون مريداً حكيماً قادراً رحيماً والطبيعة لا توصف بشيء من ذلك، فبطل مدعاهم وثبت نقيضه، وهو أن الله مبدع هذا الكون فهو موجود، قال تعالى: (أو لم ينظروا في

(١) المرجع السابق، ص ٢٩.
(٢) نفس المرجع والصفحة.

ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء) (١).

فهذا الدليل يحفز الإنسان إلى السير في طريق العلم وربط الأسباب بمسبباتها، ذلك أن فكرتنا عن حقيقة الخلق لا تصبح كاملة إلا إذا ما وقفنا على آثار صنعة الله في كل جزء من أجزاء الكون.

ب – حدوث المادة والنفس وعناية الخالق بهما: يقول الفراهي:

١- كل ما فيه نظم وترتيب، لا يخلو من تصرف عقل وعلم.

٢- المادة في أصل فطرتها قابلة لفوائد جمة وتبدلات عجيبة، فلا بد لها في أصل فطرتها من عقل وعلم لا يحصى.

٣- كلنا نرى المادة ذلولاً تحت أيدينا، وخالية عن كل إرادة بل مسخرة لنا، فهي خالية عن العقل والعلم أيضا.

٤- فلا بد للمادة في أصل فطرتها من جاعل، حكيم خلقها بهذه القابليات العجيبة فكانت حادثة.

٥- قابليات النفس أكبر من قابليات المادة، وعلمها وإرادتها وسائر قواها ليست من ذاتها لنسيانها، وضعفها، وقلة عزيمتها، فكانت هي أيضاً قابلة لما أعطيت، ولا بد لها من فاطر، حكيم، رحيم، فكانت حادثة"(٢).

وهذا كله يوجب أن يكون للمادة والنفس مدبراً وخالقاً ومعتنياً ليس من جنسهما بل خارجاً عنهما وذلك لضعفهما وعدم قدرتهما على الاستقلال والاستغناء عن فاطر خالق حكيم رحيم، ومعتني بما خلق مراعي لشئونه، مقدم ما يصلح من شأنه.

فالله تعالى مخترع الكائنات، ولذلك كان واجباً على من أراد معرفة الله تعالى حق المعرفة، أن يتعرف على جواهر الأشياء ليقف على حقيقة الاختراع، وأن الله

(١) سورة الأعراف: الآية ١٨٥.

(٢) القائد إلى عيون العقائد، ص ٣٠

خلق الخلق ولم يتركهم هملاً بل اعتنى بهم وخلق لهم ما يكفل لهم الحياة الكريمة قال تعالى: (فلينظر الإنسان إلى طعامه أنا صببنا الماء صبا ثم شققنا الأرض شقاً فأنبتنا فيها حباً وعنباً وقضبا.. الخ الآيات)(١).

تعقيـب:

مما سبق يتبين لنا أن الفراهي سلك في الاستدلال على وجود الله تعالى أكثر من طريق وبذل جهداً طيباً في هذا الشأن مما يدل على سعة علمه وتحمسه للدفاع عن قضايا العقيدة، حيث سلك طريق الفطرة، وطريق القرآن الكريم في الاستدلال على وجوده تعالى، وألمح إلى دليل الحدوث الذي استند إليه المتكلمون في استدلالهم على وجود الله تعالى، إلا أنه لم يورده على منهجهم من أن العالم حادث، وكل حادث لا بد له من محدث... الخ بل اعتمد في ذلك على الآيات القرآنية.

وقد سبقه إلى ذلك كثير من الأئمة ومنهم – كما سبق وأشرت – ابن تيمية، وابن القيم وابن الجوزي، وابن رشد، على اختلاف مناهجهم وأساليبهم في الاستدلال على وجوده تعالى.

فالفراهي وإن كان قد سلك الطرق التي سلكها هؤلاء الأئمة، إلا أنه قد استخدم منهجاً خاصاً في عرضه لهذه المسألة وإثباته لوجود الله تعالى.

---

(١) سورة عبس: الآيات ٢٤ – ٣٢.

المسلك الثاني: صفات الله تعالى وآراء العلماء فيها وموقف الفراهي منها

تمهيد

تحدثنا فيما سبق عن وجود الله تعالى وطرق الاستدلال عليه سبحانه، وبينا أنها مع كونها متنوعة إلا أنها انتهت جميعها إلى حقيقة واحدة وهي أن هذا الكون الفسيح بما فيه ومن فيه تقف وراءه قوة جبارة عظيمة ذات إرادة وعلم لما وجد وما سيوجد، وهذا يسلمنا إلى الاهتداء بأن لهذا الكون إله عظيم يتصف بصفات الكمال والجلال، خلق الكون وأبدعه على غير مثال سبق، واعتنى به تمام العناية حيث حافظ على نظامه ووضع كل شيء في نصابه، وهيأ لكل مخلوق ما يكفل لـه الحياة ويساعده على البقاء ... هذا الإله سبحانه بلا شك قادر عالم مريد سميع بصير متكلم حي مستغن عن خلقه؛ لأنه كان من قبل ولا شيء معه (كان الله ولا شيء معه وكان عرشه على الماء) فهو القديم الأزلي الباقي فهو (الأول والآخر)[1] ... فالنظر إلى الكون يدلنا على إن لـه إله يتصف بكل هذه الصفات وغيرها.

وقد قسم العلماء صفات الله تعالى إلى أربعة أقسام: وهي صفات المعاني (الصفات الوجودية)، والصفات المعنوية، والصفات السلبية (التنزيهية)، والصفات الخبرية..

وسوف نركز في هذا البحث على القسم الأول والأخير من هذه الصفات نظرا لاهتمام الفراهي بهما، ولكثرة اختلاف العلماء فيهما:

أولاً: صفات المعاني:

تعد صفات المعاني (الصفات الوجودية) في إثباتها لله - تعالى – ونفيها عنه من كبريات المسائل التي وقع فيها الخلاف بين العلماء؛ فبعد أن أجمعوا على أن الله تعالى قادر، عالم، مريد، حي، سميع، بصير، متكلم، اختلفوا في هل هذه

---

(١) سورة الحديد، جزء من الآية/٣

الصفات توجب معنى زائداً على الذات هو القدرة والعلم والإرادة، والحياة، والسمع، والبصير، والكلام؟

أو أنها لا توجب معنى زائداً على الذات؟ فيكون الله تعالى قادراً بذاته، عالما بذاته وهلم جرا..؟

١ـ فأهل السنة: يثبتون هذه الصفات لله تعالى، ويثبتون لها أربعة أحكام وهي: أنها قديمة، وقائمة بذاته تعالى، وزائدة على ذاته وأن الأسماء المشتقة منها صادقة على الله تعالى أزلاً وأبداً، وأثبتوها لله تعالى بلا تشبيه، ونزهوه تعالى عن كل ما لا يليق بجلاله بلا تعطيل، معتمدين في ذلك على الأدلة النقلية والعقلية معاً، وبهذا خالفوا المشبهة والمجسمة من الحشوية والكرامية وأهل الظاهر؛ الذين ألغوا عقولهم بحجة التمسك بالظاهر، فأضافوا لله -تعالى- ما لا يرتضيه عاقل حيث أثبتوا لـه الصفات وشبهوها بصفات غيره وتوقفوا عند ظاهر النص وألغوا عقولهم فوقعوا في التشبيه والتجسيم حيث نسبوا لله تعالى الجهة والمكان والزمان.. كما خالفوا المعتزلة الذين أسرفوا في الاعتماد على العقل، وحكموا عقولهم في النصوص وأولوا منها كل ما لا يتفق مع نزعتهم العقلية حتى وقعوا فيما يسمى بالتعطيل.

٢ـ أما المعتزلة: فقد كان موقفهم رد فعل لما أحدثه المشبهة من تشبيه وتجسيم لله تعالى، فلجأوا إلى نفي الصفات وأنكروا أن تكون صفات الله تعالى قديمة زائدة على ذاته تعالى(١).

ويبدو أن المعتزلة الأوائل كانوا أكثر إفراطاً في التنزيه من المتأخرين منهم، فقد كان "الجعد بن درهم" أول من تكلم في الصفات فنفاها، وقال بخلق القرآن.

وعن "الجعد" أخذ "جهم بن صفوان" القول بنفي الصفات، وادعى أن الله لا

---

(١) السعد التفتازاني، شرح المقاصد، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب والكليات الأزهرية، ٥٤/٢ .

يوصف بشيء يوصف به خلقه، ولما ظهر المعتزلة أخذوا عن الجهمية قولهم في نفي الصفات، فكان واصل بن عطاء ينفيها أصلا لأنها تؤدي – في نظره – إلى الشرك، ولذلك كان يقول: (من أثبت لله تعالى معنى أو صفة قديمة فقد أثبت إلهين)[١].

ثم شرع أصحاب واصل في مطالعة كتب الفلاسفة فتوسعوا في هذه المسألة وأخذت حدتهم وتطرفهم في الصفات تخف شيئا فشيئا حتى طالعنا "أبو الهذيل العلاف" بإثباته لله تعالى صفات هي ذاته حيث قال: إن الله عالم بعلم وعلمه ذاته، وقادر بقدرة وقدرته ذاته... الخ.

وبهذا يكون أبو الهذيل لم ينفي الصفات أصلاً بل أثبت صفات هي بعينها ذاته.

ثم جاء بعد ذلك من رد جميع الصفات: لكونه تعالى قادرا عالماً ثم الحكم بأنهما صفتان ذاتيتان هما اعتباران للذات القديمة وهو أبو على الجبائي وأبو الحسين البصري في بعض ما نقل عنه[٢]، وأطلق عليها أبو هاشم الجبائي لفظ الأحوال.

وعلى كل حال فإن المعتزلة أنكرت الصفات الزائدة على الذات، حتى لا يتعدد القدماء. وذلك لأنه لو كانت لله تعالى صفات فلا بد أن تكون قديمة لأنه تعالى لا تقوم به الحوادث، وإثبات صفات قديمة يوجب في نظر المعتزلة – أن تكون تلك الصفات القديمة مثلاً لله تعالى في القدم، والقدم أخص وصف لله تعالى لأنه تعالى إنما يخالف غيره بكونه قديماً، فلا شيء – في نظرهم – يصلح أن يكون فاصلاً بين الله تعالى وبين ما سواه غير القدم[٣].

---

(١) الشهرستاني، الملل والنحل، مرجع سابق، ص ٥٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٥١.

(٣) وهذا القول ينقده ما أثبته أبو هاشم من قوله بحالة خاصة يميز بها بين ذات الله تعالى وسائر الذوات، راجع الجرجاني، شرح المواقف، مرجع سابق، ٨ / ١٥ =

٣- وأما الفراهي: فإنه يرى أن الصفات ترجع بعضها إلى بعض وتؤول إلى الذات، ولكن الذات المجردة من الصفات مفروضة لا حقيقة لها.

ويرى أن الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة خلاف لفظي حيث يقول: (والمقصود ههنا أن النزاع بين أهل السنة والمعتزلة في هذه المسألة إنما هو نزاع لفظي)[١].

ثم قرر بإيجاز مذهب كل من الفريقين وعلق عليهما فقال: (المعتزلة لم ينكروا بعلم الله وقدرته وسائر صفاته، إنما أنكروا بكون هذه الصفات زائدة على ذاته حتى لا يلزم تعدد الواجب والقديم، وكون الله في عين ذاته خالياً عن العلم والقدرة، فقالوا: إنه عالم بذاته لا بعلم يكون صفة زائدة عليه.

والأشاعرة: قالوا: أن البداهة فارقة بين الذات والصفات، فالصفات لا بد لها من حامل وهو الذات، والذات المجرّدة عن كل صفة أمر مفروض، وأن الصفة لا تنقلب ذاتاً، فقالوا: إن الله تعالى لم يزل عالماً، قديراً، مدبراً، سميعاً، بصيراً فصفاته قديمة واجبة ولا يلزم تعدد القدماء، فإن الصفات لا تنفرق عن الذات، ولم تكن موجودة خارجة عن الذات بل كانت مع الذات أبداً، فلا تعدد إلا في الانتزاع العقلي.

وأيضا قالت المعتزلة إنه يلزم على مذهب الأشاعرة التركيب والافتقار، وأجيبوا بأن التركيب لا يعقل إلا بين شيئين متفارقين في الوجود، وأما الذات وصفاته، فلا تركيب بينهما، خذ أي ما شئت من البسائط تجدها ذاتاً مع صفة، ولن تجد ولن تتعقل ذاتاً مجردة عن كل صفة)[٢].

= وراجع موقف المعتزلة في الصفات في شرح الأصول الخمسة، مكتبة وهبة ١٩٥٦. ص ص ١٩٦ ، ١٩٧. للقاضي عبد الجبار. ت.د. عبد الكريم عثمان.

(١) الفراهي، عيون العقائد، ص ٣٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٨.

وبعد تقرير الفراهي لمذهب أهل السنة والمعتزلة ورده على شبه المعتزلة أبرز رأيه في القضية فقال: (ولكن هذا البحث من التعمق، وما أمرنا الله تعالى بذلك بل نهانا عنه وعن المراء في الأمور فيما لا نفع فيه، وقد رأينا ضرر هذا المراء. وأما لدفع إلزام المخالفين فيكفينا فيه إيراد المنع على ما يلزموننا، ولا حاجة لنا إلى وضع مذهب مبتدع، فنقول كما ورد وهو الظاهر عند العقل) (١).

تعقيب:

وبهذا يتبين أن الفراهي قلل من أهمية البحث في زيادة الصفات على الذات أو كونها عين الذات، وأشار إلى عدم جدواها وأن الله نهانا عن البحث في مثل هذه الأمور وعن المراء في الأمور فيما لا نفع فيه. واختار إثبات الصفات لله تعالى كما وردت دون بحث في كونها عين الذات أو زائدة عليها لعدم جدوى هذا البحث، وعدم توقف أمر عقدي عليه يؤثر على إيمان الفرد، وفي نفس الوقت يرى أن الذات المجردة من الصفات مفروضة لا حقيقة لها، فلا تتصور الذات من دون الصفات، حيث إن الصفات هي التي تميز الذوات بعضها من بعض، كذلك لا يتصور صفات من دون ذات تقوم بها، أو كما قال الفراهي: "العلم بالذات يظهر من العلم بالصفات، ثم تصير الذات موضع الفكر فتزداد بها البصيرة ويتبين الصحيح من السقيم وينفي المناقض، وعلى هذا الأصل؛ فالنظر في صفات الرب الحاصلة من الآيات يصحح ما كان من خطأ.." أي يصحح ما اعتقده الناس خطأ في حق الله من وصفه تعالى بصفات لا تليق به وذلك بالافراط في إثبات ما لا يليق بجلاله أو التفريط والتعطيل بنفي بعض صفاته.

وبذلك يتبين لنا أن الفراهي كان متأثراً بالسلف في موقفهم من الصفات الوجودية (صفات الكمال عندهم) ورفضهم القول بأنها زائدة على الذات أو هي عين الذات وهو الحق في نظرنا والأولى بالاتباع.

---

(١) نفس المرجع والصفحة.

ثانياً- النصوص الموهمة للتشبيه ومناهج العلماء فيها:

وردت في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم كثير من النصوص التي يوهم ظاهرها التشبيه مثل ما جاء في الصفات الخبرية من اليد، والوجه، والساق، والاستواء، والمجيء.. الخ هذه الصفات وكذلك ما يتعلق بوقف الساعة، وأحوال الآخرة، وحقيقة الروح، على اختلاف بينها في نوعية هذا التشابه.

ولما كان هذا المتشابه مؤدياً إلى الالتباس والمشاكلة وعدم فهم حقيقته كان لا بد من رده إلى المحكم حتى نتبين المراد منه.

ورد المتشابه إلى المحكم من عمل الراسخين في العلم، الموقنين بأن المتشابه والمحكم كل من عند الله.

ولما كان التأويل هو وسيلة كثير من العلماء في فهم المتشابه والمحكم من القرآن؛ فهل كل متشابه يمكن تأويله؟

الواقع أن المتشابه نوعان حقيقي، وإضافي:

أ- المتشابه الحقيقي:

هو ما اتفق على أنه لا يعلم تأويله إلا الله. وهو كل ما يتعلق بأحوال الآخرة ووقت قيام الساعة، وحقيقة الروح والملائكة "وكل ما اتفق على أنه لا دخل للعقل في معرفته بل سبيلنا إلى معرفته عن طريق النقل فقط، وهذا النوع لم يحدث فيه خلاف بين العلماء وأرباب الفرق من الأشاعرة والمعتزلة والحنابلة والسلف في أنه لا يعلم تأويله إلا الله[1].

---

(١) يقول ابن تيمية، "ومن قال من السلف: إن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله فقد أصاب أيضا، ويراد بالتأويل ما استأثر الله بعلمه، مثل وقت الساعة ومجيء أشراطها، ومثل كيفية نفسه، وما أعد في الجنة لأوليائه": رسالة الفرقان، في مجموعة الرسائل الكبرى ١٠٨/١.

ب- المتشابه الإضافي:

وهو ما يتعلق بصفات الله تعالى الخبرية وكيفية الثواب والعقاب في الآخرة، وقد حدث خلاف بين العلماء في هذا النوع هل هو مما استأثر الله بعلمه فمن ثم نلجأ إلى التفويض، أو أنه مما يعلمه الله ويعلمه الراسخون في العلم، فنأوله إلى المعنى الذي يليق بالله تعالى، مع صرف الظاهر غير المراد؟ فالعلماء تجاه هذا النوع من المتشابه (الإضافي، أو النسبي) تعددت آراؤهم:

١- فالمشبهة والمجسمة كالكرامية وبعض شيوخ الحنابلة كالقاضي أبو يعلي، وابن الزغواني، وأبو عبد الله بن حامد[١] حملوا الصفات على مقتضى الحس فاثبتوا لله صورة، ووجهاً، وأضراساً، وخنصراً، وإبهاماً.... الخ. فاثبتوا النصوص كما وردت مع القول بالتشبيه والتجسيم والتكييف.

٢- وأما المعتزلة فقد ذهبوا إلى أن هذه الصفات من المتشابهات التي يجب صرف ظاهرها غير المراد ونفي التشبيه والتجسيم والتكيف، وتأويل هذه الصفات بمعاني تليق بالله تعالى مع تعيين المعنى المراد منها، واعتبروها من المجاز الذي يجب أن يعرف حقيقته فقالوا بأن اليد مجاز عن القدرة، والوجه مجاز عن الذات ... الخ وهكذا صرفوا اللفظ عن ظاهره وعينوا المعنى المراد من هذه النصوص. ووافقهم في ذلك بعض متأخري الأشاعره كالجويني والغزالي، وإن كانا قد تراجعا عن القول بالتأويل في آخر حياتهم[٢].

= وراجع القاضي عبد الجبار وأيضا في تنزيه القرآن عن المطاعن ط دار النهضة الحديثة، بيروت، ص ٥٨.

(١) ابن الجوزي، دفع شبهة التشبيه، تحقيق محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية، ١٩٩٨، ص ص ٦، ٧.

(٢) راجع: الجويني، العقيدة النظامية، حيث قال: "ذهب أئمة السلف إلى الانكاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الرب تعالى، والذي نرتضيه رأيا ونـدين الله بـه عقـلا اتبـاع سلف الأمـة، فالأولـى الاتبـاع وتـرك الابتـداع، ت.د. أحمـد حجـازي السـقا، مكتبـة الكليـات الأزهريـة، ١٩٧٩، ص ص ٣٢ ، ٣٣ ، والغزالـي، =

٣- وأما متقدموا الأشاعرة كالأشعري والباقلاني وغيرهما:

أ) فالأشعري وإن نسب إليه القول بالتأويل كأحد قوليه إلا أنه صرح بالتفويض واتباع الصحابة والتابعين في هذه المسألة حيث قال في كتاب الإبانة - على فرض صحة نسبته إليه - : "قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب ربنا – عز وجل- وبسنة نبينا – صلى الله عليه وسلم – وما روي عن الصحابة والتابعين، وأئمة الحديث، ونحن معتصمون بذلك ... وجملة قولنا أنا نقر بالله وملائكته ورسله، وما جاء من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم- لا نرد من ذلك شيئا... وأن الله استوى على عرشه كما قال: (الرحمن على العرش استوى) وأن له وجهاً بلا كيف كما قال تعالى: (ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام) وأن لـه يداً بلا كيف كما قال تعالى: (لما خلقت بيدي)... الخ النصوص"[(١)].

ب) وأما الباقلاني فقد ثبت قوله بالتفويض أيضا وعدم اللجوء إلى تأويل المتشابه، ويؤيد ذلك قوله: في كتاب التمهيد: (فإن قال قائل: فهل تقولون إن الله في كل مكان؟ قيل معاذ الله؛ بل نقول هو مستوي على العرش كما أخبر في كتابه.. ولو كان في كل مكان لكان في جوف الإنسان وفي فمه وفي الحشوس، وفي المواضع التي يرغب عن ذكرها[(٢)].

واستدلوا على ما ذهبوا إليه بعبارة الإمام مالك "الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة" فاثبتوا

= الاقتصاد في الاعتقاد، مكتبة الجندي، القاهرة، ١٩٧٢م، ص ص ٥٢، ٥٣ حيث منع الغزالي التأويل بالنسبة لعوام الخلق دون خواصهم.

(١) الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، ط دار الدعوة السلفية ١٩٩٢، ص ص ٥٦ ، ٥٧

(٢) الباقلاني: التمهيد لقواعد التوحيد، نشره المكارثي، ص ١٥٣.

الاستواء بلا كيف وفوضوا معرفته لله تعالى.

٤- وأما السلف ومنهم ابن تيمية وابن القيم فقد كان لهم موقف خاص من الصفات الخبرية حيث إنهم لم يعتبروها من النصوص المتشابهة التي لا يُعلم معناها، بل من النصوص المحكمة المعلومة المعنى.

وأن هذه الصفات لها معاني ثابتة ومعلومة ولا بد من إجرائها على ظاهرها، ولكن كيفيتها غير معلومة وأن علمها عند الله، وأننا لسنا مكلفين بالعلم بكيفيتها، لأن معرفة الكيفية والحقيقة هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله.

وهكذا فرقوا بين علم المعنى وعلم التأويل، فالمعنى متعلق باللفظ، والتأويل متعلق بالكيف. فالذي امتنعوا عن الخوض فيه هو البحث عن الكيفية.

وقالوا: لو كانت آيات الصفات غير معلومة لنا لخرج معظم القرآن عن نطاق فهمنا، وهذا معارض للمنهج القرآني الذي أمر بتدبر آياته تعالى حيث قال عز وجل (أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها).

"والحث على تدبر القرآن وفقه معناه يناقض القول بأن هناك آيات لا معنى لها أو لا يفهم معناها، أو يجب الكف عن بيان معناها أو التفويض فيها"[١].

ولهذا نرى أن ابن القيم يؤكد على نفي المجاز في القرآن، وأن "القرآن كله حقيقة لا مجاز فيه"[٢] وهكذا فالصفات الخبرية جميعها من قبيل الحقيقة المعلومة المعنى.

ويوجهون مقولة الإمام مالك (الاستواء معلوم والكيف مجهول والسؤال عنه بدعة والإيمان به واجب) بأن معنى الاستواء معلوم أما الكيف فهو مجهول، فهناك

---

(١) محمد السيد الجلنيد، ابن تيمية، ص ٥٨، نقلا عن د. سعد الدين صالح، العقيدة الإسلامية في ضوء العلم الحديث، دار الصفا ١٩٩١م، ١ /١٧٥.

(٢) ابن القيم، الصواعق المرسلة، ص ٢٨٤، نقلاً عن المرجع السابق ص ١٧٦. وهو بذلك يخالف المعتزلة الذين اعتبروا الصفات الخبرية من المجاز الذي يجب أن يعرف حقيقته كما سبق وأشرت.

فرق بين معنى الاستواء وكيفيته، وما دام الاستواء معلوماً فالآية ليست من المتشابه وإنما من المحكم المعروف المعنى والتفسير، وإنما الذي استأثر الله بعلمه هو الكيفية، ولم يكلفنا الله إلا بتدبر الآية ومعرفة معناها، وبذلك فلله يد، وساق، وقدم، ووجه، واستواء، وعلو، ونزول، فلا بد من إجراء اللفظ على ظاهر معناه، مع تفويض معرفة كيفية هذه الصفات لله تعالى، وبذلك فالسلف ومعهم متقدمي الأشاعرة، يثبتون هذه الصفات كما وردت مع نفي التشبيه والتمثيل والتكييف والتأويل.

٥- وأما الفراهي[١]: فيرى أنه لكي نفهم القرآن ونتمسك به يجب أن نفرق بين أمور ثلاثة وهي (التأويل والتحريف والتفصيل) حيث يرى أن "التأويل حمل الكلام على ما يحتمله نقلاً وعقلاً.

- والتحريف حمله على ما لا يحتمل.
- والتفصيل ذكر أجزاء لم تذكر لجامع يحتملها، والفرق بين هذه الثلاثة من أشد الأمور وجوباً لفهم القرآن والتمسك به.

والضرر من تخليط التأويل بالتفصيل أهون من ضرر تخليط التحريف بهما، فإنه باطل محض وافتراء على الله وهدم لدينه وإقامة لدين آخر.

ألا ترى كيف ضلت النصارى واليهود بتحريف الكلم عن مواضعه... [٢]"

يظهر لنا من كلام الفراهي أن مفهوم التأويل عنده مغاير لمفهومه عند علماء الكلام الذين يعرفون التأويل بأنه: (إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى

---

(١) فقد أفرد كتاباً لقضية التأويل أسماه (التكميل في أصول التأويل) تكلم فيه عن أصول التأويل، وآراء العلماء فيه، والتأويل إلى معنى واحد، وطريق الفهم للمعنى المراد ... الخ وهو ضمن مجموعة رسائل، نشر الدائرة الحميدية. بمدرسة الاصلاح – سراءء مير – أعظم كره (الهند)، ص ٢٢٧.

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة.

الدلالة المجازية من غير أن يخل في ذلك بعادة لسان العرب) [١]. حيث أن القرآن كله عند الفراهي قطعي الدلالة لا يحتمل إلا معنى واحدا[٢]، وعن طريق التأويل نصل إلى هذا المعنى الواحد الذي أراده الله تعالى في كتابه، وذلك باستخدام أصول التأويل الخاصة التي تعصم الإنسان من الوقوع في الخطأ في التأويل والذي من أسبابه أن "كل من اتخذ عقيدة وثبتت عنده من أي دليل كان ووجد ظاهر القرآن لا يوافقها، التزم تأويل القرآن إلى ما اعتقده ومن هذا الباب دخل كثير من التأويلات التي لا تصح.

ثم انهم ربما التزموا تأويلاً ، يمكن تصحيح العقيدة التي لأجلها أوّلوا بغير ذلك التأويل"[٣] وبعد أن بين سبب الخطأ في التأويل أرشدنا إلى المنهج القويم في التأويل فقال:

- "فالأصل الراسخ استعمال أصول مختصة للتأويل، وإن وجدت عقيدة لا توافق القرآن:
- فإما أن تصلح تلك العقيدة حتى تصير موافقة بالكتاب
- أو تنظر مرة أخرى في القرآن لعل الله تعالى يهدي إلى التوفيق.
- . أو يتوقف.

وأما صرف القرآن عن معناه على غير أصول التأويل فهو التعرض

---

(١) ابن رشد، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال، تحقيق د. محمد عمارة، ط دار المعارف ١٩٨٣م ، ص ٣٢.

(٢) وهناك من يرى أن القرآن الكريم منه ما هو قطعي الدلالة مثل قوله تعالى (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) سورة النور: الآية ٢ ، ومنه ما هو ظني الدلالة كما في قوله تعالى: (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) سورة البقرة من الآية ٢٢٨.

(٣) الفراهي، التكميل في أصول التأويل، ص ٢٢٨.

للتحريف.."[١].

ولكن ما هي أصول التأويل التي اعتمدها الفراهي ودعى إلى استعمالها في تأويل المتشابه؟

لقد أشار الفراهي إلى تلك الأصول في كتابه "التكميل في أصول التأويل" وهي كالآتي:

الأصل الأول:

إذا كثرت وجوه التأويل في آية، كان الأمر كاشتراك اللفظ والحاكم عند اشتراك اللفظ موقع استعماله. فهكذا عند اشتراك الوجوه في آية لا سبيل إلا بالنظر إلى موقع الآية، ومن هنا ظهرت شدة الحاجة إلى النظام وعلة الاختلاف الكثير.

الأصل الثاني:

العلم بخصائص أسلوب القرآن، فإن كل ذي كلام لـه في كلامه أساليب تخصه، فإن لم تراعها وأولته حسب ما تعودت به أخطأت معناه وكذلك العلم بخصائص أساليب كلام العرب.

الأصل الثالث:

إذا احتملت كلمة أكثر من معنى، سألنا هل هذه الكلمة أجدر بهذا المعنى من غيرها؟ فإن وجدنا كلمة أخرى أجدر وأقوم وتركها القرآن؛ علمنا أن القرآن لا يترك أبين الكلام وأقومه، فتركنا ذلك المعنى وأولناها إلى ما هي أصوب له. مثل قوله تعالى: (وعلى الذين يطيقونه) في معنى المستطيع كما ذهب إليه صاحب حجة الله البالغة[٢].. وكما جاء في قوله تعالى (وقالوا لا طاقة لنا اليوم بجالوت)

---

(١) المرجع السابق.
(٢) هو الإمام .....

وهذا ليس كما قالوا[1] إن الحقيقة أولى من المجاز فاثبتوا اليد والاستواء، وإنما مرادنا أن لا نؤل الكلام إلى معنى كان من حقه أن يعبر عنه بكلام غير ما جاء به القرآن.

وبهذا الأصل احتج الشافعي رحمه الله خلاف تأويل ابن عينيه لحديث: (من لم يتغن بالقرآن) فإنه كان يقول يستغني به، فسئل الشافعي رح عن هذا فقال: نحن أعلم بهذا، لو أراد به الاستغناء لقال: (من لم يستغن بالقرآن) ولكن لما قال: (من لم يتغن بالقرآن) علمنا أنه أراد به التغني.

<u>الأصل الرابع:</u> وفيه عدة نقاط:

١- الموافقة بالآيات الآخر.

٢- الموافقة بالكتب السابقة.

٣- والموافقة بالعقل والبرهان.

٤- الموافقة بما ثبت من تاريخ الأمم الخالية وسنة الله تعالى بعباده[2].

فالفراهي يرى أن العلماء لو استخدموا هذه الأصول في تأويلهم لما تشابه من كتاب الله تعالى لاهتدوا إلى معنى واحد كما كان حال الصحابة رضوان الله عليهم، فقد كان "للقرآن عند الصحابة تأويل واحد لتقواهم وعلمهم باللسان وبشأن النزول، ولذلك قل منهم السؤال والتفسير.

أما التابعون للصحابة فخفي عنهم بعض شئون النزول، فأولوا القرآن إلى آياته

---

(١) يشير الفراهي إلى ابن تيمية وابن القيم بصفتهم ممثلين للمذهب السلفي حيث يرون أنه لا مجاز في القرآن بل القرآن كله حقيقة كما سبق وبينت، راجع ، صـ من البحث، وسنلاحظ أن الفراهي خالفهم في إثبات اليد والساق والوجه.

(٢) وقد جمع هذه الأصول بدر الدين الاصلاحي – الذي قدم وطبع كثير من كتب الفراهي بعد أن كانت مثبوته في المخطوطة، ووضعها تحت عنوان "الأصول التي تهدي إلى معنى واحد. المرجع السابق، ص ص ٢٣٩ – ٢٤١ وما بعدها كلام طويل عن طريق الفهم للمعنى المراد.

وآثار الصحابة فكأنهم اعتصموا بأصلين:

الأول: أن القرآن لا يخالف بعضه بعضاً.

الثاني: أن أفعال النبي وأقواله وعمل الصحابة أقرب شيء موافقة بالقرآن، فوقع بعض الاختلاف في وجوه لمعنى واحد، وهذا لا يبعد عن الصواب.

ولكن في ذلك العصر كثرت الروايات الضعيفة واعتمدوا عليها في التفسير فصارت كتب التفسير حاملة لروايات من اليهود والدجالين الواضعين.

ثم ظهرت الفلسفة واختلفت الآراء في العقائد، فصنعوا الكتب على نمط الكلام (علم الكلام) وأرخو عنان الخيال، وتشبثت كل فرقة من الروايات والفلسفة بما أعجبها فكثرت وجوه التأويل حتى صار الأمر الواضح مشتبها، واظلمت سبل التفسير وأغلق باب القرآن، ولكثرة الآراء وتشاجر الروايات ضاع الحكم الفيصل"[(١)].

واستشهد الفراهي على ما قال بما أورده الرازي في تصويره لاختلاف العلماء في تأويل الصفات بقوله (فالمعتزلي يقول: (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) محكم، وقوله تعالى(وما تشاؤن إلا أن يشاء الله) متشابه، والسني يقلب الأمر في ذلك، فلا بد من قانون يُرجع إليه) [(٢)].

ويبرز الفراهي رأي الرازي في هذه المسألة وهو قوله (فلهذا التحقيق المتين مذهبنا أن بعد إقامة الدلائل القطعية على أن حمل اللفظ على الظاهر محال، لا يجوز الخوض في تعيين التأويل فهذا منتهى ما حصلناه في هذا الباب"، قال الفراهي معلقاً على كلام الرازي: ما أصدق قوله بأن الخوض في تعيين التأويل لا يجوز؛ فهو قول مرضي.

---

(١) نفس المرجع ، ص ٣٩.
(٢) الفراهي، التكميل في أصول التأويل، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

ولكن بقي بابُ الفتنة مفتوحاً إذا لم يتبين المحكم من المتشابه، وبئس الأمر إذا كان محكم فرقه هو نفسه متشابه فرقة أخرى – حيث حكموا العقل مع أنه ظني الدلالة - .... فما بالهم جعلوا القرآن غير قطعي، فقطعوا عنه الرجاء وانكبوا على برهان لا يزداد شاربه إلا ظمأ؟ فبقينا في التشاجر والاختلاف: فبعد ما خاب الأمل في هذا القطعي المزعوم – وهو العقل – حان لنا أن نرجع إلى ما أسأنا به الظن أولاً، فنحسن به الظن، فنؤمن بأن القرآن هو القطعي في دلالته والفاصل في حكمه"(١).

فالحل في رأيه التمسك بالقرآن الكريم ورد الروايات والآراء إلى كتاب الله تعالى، والإيمان بأن القرآن لا يحتمل إلا تأويلاً واحداً.

وعدم جواز الخوض في تعيين المعنى المراد بأن نقول المراد باليد القدرة، وبالوجه الذات الخ، كما لا يجوز أن نثبت هذه الصفات إثباتاً مشخصاً بأن نقول لله يدٌ أو ساق أو قدم الخ بل نثبتها على وجه الإجمال ومن غير تأويل مشخص لها، قال الفراهي: "العقيدة ليست إلا ما يعتقده القلب، وذلك لا يكون اللفظ المحض – أي لا يجوز أن نقف عند ظاهر اللفظ – بل لا بد من معنى، وأقل ذلك المعنى المجمل، فأما الألفاظ المحضة كاليد والساق وغيرها، فلا تدخل في العقائد، والقول بهذه الألفاظ بدعة، إنما جاء الوحي بالمجملات فلا نزيد عليها فنقول: (يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء) ولا نقول إن لله يداً أو قدماً أو ساقاً .. وغير ذلك، والفرق بين القولين ظاهر"(٢).

تعقيـــب:

يتبين لنا مما سبق أن العلماء اختلفوا في النصوص الموهمة للتشبيه (الصفات الخبرية) فمنهم المثبت المشبه المجسم كالكرامية وبعض شيوخ الحنابلة، ومنهم من

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٤

(٢) القائد إلى عيون العقائد، مرجع سابق، ص ٦

يرى ضرورة تأويل هذه النصوص وهم المعتزلة ومتأخروا الأشاعرة الذين يرون أن المتشابه في القرآن من قبيل المجاز الذي ينبغي أن تعرف حقيقته، ولا يكون ذلك إلا بتأويل المتشابه وتعيين المعنى المراد منه. ومنهم من أثبت هذه الصفات الخبرية، كما وردت من غير تشبيه ولا تمثيل ولا تأويل ولا تكييف، فاثبتوا لله تعالى اليد والساق، والوجه، والاستواء... الخ وفوضوا معرفة كيفية هذه الصفات لله تعالى وهؤلاء هم السلف ومتقدموا الأشاعرة.

وإذا كانت المعتزلة قد قالت أن التشابه من قبيل المجاز، فإن ابن القيم من السلف يؤكد على نفي المجاز من القرآن الكريم فهو عنده حقيقة لا مجاز فيه لذلك ترى المعتزلة ومتأخرى الأشاعرة يأولون اليد بمعنى القدرة، والوجه بمعنى الذات... الخ مع صرف النص عن ظاهره غير المراد ونفي التشبيه والتجسيم والتكييف، أما السلف فأثبتوا لله تعالى يد ليست كأيدينا وساقاً ليست كساقنا... الخ على سبيل الحقيقة. حيث يذهبون إلى أن معنى هذه الصفات معلوم أما كيفيتها فمجهولة.

وأما الفراهي فيذهب إلى أن القرآن جميعه قطعي الدلالة، أي أن اللفظ القرآني يدل على معنى واحد محدد، وأن المقصود من التأويل هو معرفة هذا المعنى الذي يريده الله تعالى في كلامه. وأن هذا التأويل يجب أن يكون مؤسساً على أصول يجب مراعاتها عند التأويل، كما سبق وبينت وأن مراعاة تلك الأصول تجنب الباحث الوقوع في الخطأ في التأويل.

غير أن التأويل عند الفراهي يختلف عن التأويل عند المتكلمين من المعتزلة والأشاعرة فهو يؤل النص تأويلاً إجمالياً، وذلك بالبحث عن المعنى العام للآية والذي يفهم منه مراد الله، وتفنيد المعاني الأخرى التي لا يحتملها النص، وذلك بضم الآيات المناظرة للآية التي يريد تأويلها، ومعرفة موقع الآية في السورة ومناسبتها، وصلتها بالآيات السابقة واللاحقة، وعرض المعنى الذي يتم التوصل

إليه على صريح المعقول وصحيح المنقول مما ورد في كتاب الله تعالى، وبما ثبت من تاريخ الأمم الخالية وسنة الله بعباده، وهذا ما يعرف لدى الفراهي بأصول التأويل، وقد سبق ذكرها.

فالفراهي لا يلجأ إلى تعيين المعنى المراد من اليد، والساق، والوجه... كما فعل المعتزلة وبعض الأشاعرة بل يؤل تأويلا إجمالا دون تعيين المعنى المراد.

كما أنه لا يوافق السلف في القول بإثبات الصفات الخبرية تفصيلا، فالسلف يثبتون لله تعالى يداً ليست كأيدينا، وساقاً ليست كساقنا... الخ؛ بل إنه يرى أن هذا الكلام بدعة وأن الوحي إنما جاء بهذه الصفات على وجه الإجمال فلا نزيد عليها فنقول:

"بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء".

فإذا كان السلف يثبتون هذه الصفات تفصيلاً فالفراهي يثبتها إجمالاً، وإذا كان السلف يفهمون المعنى المراد من ظاهر النص ولا يأولونه، ويفوضون معرفة كيفية هذه الصفات لله تعالى، فإن الفراهي يؤل هذه النصوص ويحاول أن يصل إلى المعنى المراد لله تعالى، حيث يرى أن كلام الله تعالى لا يحتمل إلا معنى واحداً،مع تفويض معرفة الكيف لله تعالى أيضاً.

المسلك الثالث: أفعال العباد الاختيارية وعلاقتها بالإرادة الإلهية
(آراء العلماء فيها وموقف الفراهي منها)

تمهيد:

لم تكن الخلافات السياسية وحدها هي السبب في نشأة الجدل بين المسلمين، فقد ساعد اختلاط المسلمين بمسيحي الشام ويهوده على ظهور الجدل حول بعض العقاد الأخرى مثل عقيدة الجبر والاختيار.

وهذه المسألة خطيرة الشأن لها اتصال وثيق بوحدة الإله وانفراده – جل شأنه – بالخلق، كما لها اتصال بتكاليف العباد ، وما يترتب عليها من ثواب وعقاب، لذلك فإن الباحث فيها يجد نفسه بين أمرين متنازعين؛ فبينما يعتقد انفراد الله تعالى بالخلق والإيجاد وأن الله هو الذي يهّدي ويضل كما تشير بذلك كثير من الآيات كما في قوله تعالى (الله خالق كل شيء) [١]، وقوله تعالى: (والله خلقكم وما تعملون) [٢]. مما قد يوهم الإنسان بأنه مجبر في أفعال ولا اختيار له.

كذلك يجد أن العباد مأمورون بالطاعات ومكلفون باجتناب المعاصي، وأنهم مثابون على الطاعة ومعاقبون على المعصية، كما في قوله تعالى: (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) [٣]. وقوله تعالى: (وما تجزون إلا ما كنتم تعملون) [٤].... الخ الآيات. مما يشعر الإنسان بأنه حر مختار ومسؤل عن أفعاله.

---

(١) سورة الرعد: الآية ١٦.
(٢) سورة الصافات: الآية ٩٦.
(٣) سورة الكهف: الآية ٢٩.
(٤) سورة الصافات: الآية ٣٩.

لذلك اختلفت آراء العلماء في أفعال العباد الاختيارية[١] هل هي من فعل الله وحده أو من فعل العباد....؟ الخ.

- فذهبت الجبرية إلى أن العبد مجبور على فعله وليس له خلق ولا كسب بل الكل من الله وعلى رأس هذا المذهب جهم بن صفوان، فالعبد في نظرهم كالريشة المعلقة في الهواء فهو مجبر جبراً مطلقاً، لا يختلف عن الجماد إلا في المظهر؛ فمظهر الإنسان أنه مختار، وحقيقته أنه لا اختيار له، والجماد مجبر مظهراً وحقيقة[٢].

- وذهبت القدرية الأوائل "اتباع معبد الجهني"، و"غيلان الدمشقي" الذين يؤمنون بحرية الإنسان واختياره، إلى أن أفعال العباد تقع بقدرتهم واختيارهم، وقد تبنى هذا المذهب فرقة المعتزلة الذين يرون أن أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة العبد وحدها على سبيل الاستقلال.

يقول القاضي عبد الجبار: (اتفق كل أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم) [٣].

وقد كان المتقدمون منهم يمتنعون عن تسمية العبد خالقاً؛ لقرب عهدهم

---

(١) أما أفعال العباد الاضطرارية كارتعاش اليد وإحياء الإنسان وأمانته وكونه جميلاً أو قبيحاً.. الخ فالكل مجمعون على أنها مخلوقة لله تعالى وليس للعبد فيها دخل ولا اختيار بل هو مجبر فيها.

(٢) لكن يبدو أن هذا الجبر المطلق الذي سوى فيه الجهم بين الإنسان والجماد لم يقل به الجهم ولكنه ذهب فيما يروي عنه الأشعري إلى قول آخر يختلف عن الجبر المطلق بعض الشيء فهو يقول: "لا فعل لأحد في الحقيقة إلا لله وحده، وأنه هو الفاعل وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز كما يقال تحركت الشجرة... الخ وإنما فعل ذلك بالشجرة الله تعالى. ولكن الإنسان يختلف عن هذه الجمادات بعض الاختلاف فقد خلق الله للإنسان قوة كان بها هذا الفعل ، وخلق له إرادة للعقل، واختيارا منفرداً له".
يقول الدكتور يحى هويدي وأنا أوافقه الرأي: وإن صح هذا فإن الجهم ابن صفوان يكون قد قال بالكسب الذي تبنته الأشاعرة فيما بعد، وهذا صحيح
راجع الأشعري، مقالات الإسلاميين، نقلاً عن دراسات في علم الكلام والفلسفة، يحى هويدي، دار النهضة العربية ١٩٧٢، ص ١٠١ .

(٣) القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ٨ / ٣ .

بالسلف الصالح الذين يجمعون على أنه لا خالق إلا الله، إلى أن تجرأ "أبو على الجبائي" على إطلاق لفظ الخالق على العباد لزعمه أنه لا فرق بين الإيجاد والتخليق فسمى العباد خالقين لأفعالهم.

- وذهب جمهور أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية إلى أن الله تعالى خالق لأفعال العباد الاختيارية وأن للعبد كسباً[1] اختيارياً هو مناط التكليف.

وحقيقة الكسب: أن قدرة العبد لا تأثير لها في حدوث مقدورها، ولا في صفة من صفاته، لكن الله أجرى العادة بخلق مقدورها مقارناً لها، فيكون الفعل خلقاً من الله - تعالى – إبداعاً وإحداثاً، ومن العبد كسباً لوقوعه مقارناً لقدرته[2].

ويذهب الإسفرائيني إلى أن فعل العبد واقع بمجموع القدرتين (قدرة الله وقدرة العبد) بمعنى أن القدرتين تتعلقان بأصل الفعل.

ويرى الباقلاني أن قدرة الله تتعلق بأصل الفعل وقدرة العبد بكونه طاعة أو معصية[3].

تحرير محل النزاع:

مما سبق يتبين لنا أن العلماء تباينت آراؤهم في قضية أفعال العباد في بعض الأحيان وتقاربت في البعض الآخر، فبينما تنفي الجبرية أي فعل للعبد – إن صح

---

(١) الكسب لغة: طلب الشيء والحصول عليه، وفي اصطلاح المتكلمين: حظ الإنسان من الاختيار فيما يصدر عنه من أعمال، ويراد بذلك أن أفعال العباد يخلقها الله بقدرة يحدثها، وليس للإنسان إلا أن يصرف هذه الأفعال إلى الخير أو الشر. الموسوعة الميسرة ص ١٤٦٢.

(٢) وهذا هو رأي الإمام الأشعري ووافقه الماتريدي الذي يرى أن أفعال العباد منسوبه إليهم بمعنى اكتسابهم وفعلهم لها. الماتريدي، التوحيد: ص ٢٢٦، الأشعري، اللمع صـ ٧١ ، ٧٢.

(٣) راجع: الجرجاني، شرح المواقف، ت د. أحمد المهدي، مرجع سابق ص ٢٣٧، الباقلاني، التمهيد، مرجع سابق ص ٣٤٧.

نسبة ذلك لهم – وتنسب كل شيء إلى الله، نجد المعتزلة على النقيض يرون أن أفعال العباد واقعة بقدرتهم وإرادتهم وحدها، وتوسط أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية حيث نسبوا أصل الفعل لله تعالى، وأن للعبد كسباً اختيارياً هو مناط التكليف، وذهب أبو أسحاق الإسفرائيني إلى أن الفعل واقع بمجموع القدرتين، وفصل الباقلاني القول بأن قدرة الله تتعلق بأصل الفعل، وقدرة العبد بكونه طاعة أو معصية.

أما قول الجبرية بأن العبد لا قدرة له أصلاً فبداهة العقول تحكم ببطلانه، وأما قول أبي إسحاق الاسفرائيني فإن أراد أن قدرة العبد ليست مستقلة بالتأثير، وإذا انضمت إليها قدرة الله صارت مستقلة بالتأثير بتوسط هذه الإعانة فرأيه قريب من الصواب، وإن أراد أن كلاً من القدرتين مستقل بالتأثير فباطل، لاستحالة اجتماع مؤثرين على أثر واحد.

ومذهب الباقلاني قريب من مذهب أهل الحق؛ لأنه أثبت أن أصل الفعل من الله، وكونه طاعة أو معصية من العبد، ولعله أراد بذلك الكسب.

وبذلك ينحصر الخلاف بين المعتزلة القائلون بأن العبد موجد لفعله الاختياري استقلالاً، والأشاعرة والماتريدية القائلون بأن أفعال العباد واقعة بقدرة الله اختراعاً، وليس للعبد فيها إلا الكسب، وقد استدل كل فريق على مدعاه.

أما الإمام الفراهي:

فيرى أن هناك أموراً لا ننسبها إلا لله تعالى كالخلق والإيجاد والرزق وكل ما فيه الخير العظيم الذي يتعالى عن قدرة المخلوق، ولكننا في نفس الوقت نرى أموراً قبيحة وضارة فلا يجب أن ننسبها إلى الله تعالى، ولا شك أن الله تعالى بريء من كل قبيح.

ولما كانت الشرور والذنوب واقعة، وقدرة الله تعالى محيطة بكل شيء وكذلك

علمه، فكيف أنه تعالى لا يدفع هذه الشرور؟

الأمر الذي حمل العلماء إلى الإجابة عن هذا التساؤل بأجوبة شتى لا يرى فيه الفراهي رأياً سوياً، وذهب إلى أن حل هذه المعضلة يتمثل فيما هدانا إليه الوحي من حسن الظن بالله تعالى وتنزيهه عن كل شيء[١]، وعدم تحميل النصوص ما لا تحتمله، واتباع أصول التأويل، وترجيح ما تؤيده النظائر، ويقبله العقل، ويتوافق مع مسلمات العقائد.

والفراهي يفسر نسبة الأفعال إلى الله تعالى ولا سيما الإضلال والفتنة وانتقام وختم القلوب وإذهاب النور، والنسيان، بل ونتائج أمره، وأفعال ملائكته، بأن الله لا يريد بذلك رفع الوسائط، ولكنه يريد أن يبين لنا أن كل ذلك بأمره وإذنه، وحسب سنته الحكيمة.

"فالبصير بلسان الوحي وهداياته لا يشك في أن ذلك ليس إلا بيان لسنته الحكيمة ذات الرحمة والعدل، وإنما اختار هذا الأسلوب لأنه أبلغ تخويفاً وأقرب فهماً لعامة الناس.

وقد علمنا من كتب الوحي ولا سيما القرآن أن الله وسيع الرحمة، لا يظلم العباد ولا يريد ظلماً، ونرى أنه يحب العدل والرحمة، وأجرى شرائعه على الرحم والمواساة، ثم فطر قلوبنا على حب هذه الخصال، وأودع عقولنا اليقين بكونها المحاسن وخلافها المساوئ، وأن الله تعالى علواً كبيراً عن صفات الشر وسمات القبح، فتعاضد العقل والوحي في هذا الأمر"[٢].

وبناء على ما سبق يرى الفراهي أن الإنسان يعلم الخير والشر، والحسن والقبيح، وأن الله تعالى فطر الإنسان على حب الخير، وأودع ذلك في عقله، فإذا صدر منه خلاف ذلك فهو مسئول عن فعله، مع الإقرار بأن الخير والشر مراد لله

---

(١) الفراهي، القائد إلى عيون العقائد، صـ ٤٨ بتصرف.
(٢) المرجع السابق، ص ٤٧.

تعالى فلا يقع في الكون شيء إلا بعد مشيئته عز وجل.

"فالأفعال لها نسبة إلى مصدرها من وجوه مختلفة، والمدح والذم متفرعان على حسب هذه الوجوه – لذلك فإن – الأمور خيرها وشرها كلها تنسب إلى الباري تعالى، ثم تنسب إلى مصادرها القريبة كما قال تعالى: [إن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وإن تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك قل كل من عند الله] (فنسب الكل إلى الباري تعالى) فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفهمون حديثا. (ثم أراد أن يبين أن الشر من حيث إنه شر، مصدره ليس الباري تعالى فقال: [ما أصابك من حسنة فمن الله، وما أصابك من سيئة فمن نفسك] [1] فبين حكمة واضحة وذلك أن الله اسمه الرحمن الرحيم والودود والرؤوف ولا اسم له ضد ذلك، ولكنه يغضب ويسخط وينتقم فنسب هذه الأمور إلى أفعاله وهي لحكمة وتدبير ومآلها إلى صفاته من الرحمة والعدل والحكمة وغيرها من أمهات الصفات، وهذا مثل ما نأول – نرد – الآيات المتشابهة إلى أم الكتاب ومحكمه"[2].

ويحسم الفراهي الكلام في هذه القضية ويبين أن الفعل سواء أكان حسناً أو سيئاً له مصدران وهما إيقاع الفعل، واستحقاقه، فالفعل من ناحية إيقاعه ينسب إلى الله تعالى لأنه لا يقع في ملكه إلا ما يريده، ومن ناحية الاستحقاق ينسب إلى العبد .

يقول الفراهي: "لا يخفى أن نسبة الحسنة والسيئة إلى الله تعالى من جهة إيقاعهما، وإلى نفوسنا من جهة الاستحقاق لهما، ولذلك قال تعالى: (قل كل من عند الله).

وهكذا نسب الضلالة إلى ذاته تعالى كما قال: (يضل به كثيراً ويهدي به كثيراً) ثم بين مصدر الضلالة فقال: (وما يضل به إلا الفاسقين الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك

---

(١) سورة النساء، الآيتان ٧٨ ، ٧٩.
(٢) المرجع السابق، ص ٤٨.

هم الخاسرون) [١][٢]".

وكلام الفراهي قريب مما ذهب إليه الاسفرائيني والباقلاني اللذان يريان أن أفعال العباد واقعة بالقدرتين معا (قدرة الله تعالى وقدرة العبد) على اختلاف بينهما في التفصيل:

فالاسفرائيني يرى أن فعل العبد واقع بالقدرتين معاً على أن يتعلقا جميعاً بالفعل نفسه، وأن اجتماع مؤثرين على أثر واحد جائز، بمعنى أن ذات الفعل وصفاته تقع بالقدرتين[٣] والباقلاني يرى أن قدرة الله تتعلق بأصل الفعل، وقدرة العبد تتعلق بكونه طاعة أو معصية، كما في لطم اليتيم تأديباً أو إيذاءً فإن ذات اللطم واقعة بقدرة الله – تعالى- وتأثيره، وكونه طاعة على الوجه الأول، ومعصية على الوجه الثاني واقع بقدرة العبد وتأثيره. [٤]

أدلة القائلين بالجبر والرد عليها:

أشار الفراهي إلى أن بعض فرق المسلمين ظنوا أن القرآن جاء بالجبر صراحة واستدلالا. أما صراحة: فذلك مثل قوله تعالى: (ويفعل الله ما يشاء) [٥] وقوله (فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء) [٦] وقوله (وما تشاؤون إلا أن يشاء الله) [٧] وغير ذلك.

وأما استدلالاً: فإن القرآن قد صرح بكون كل شيء مقدراً ومنه أعمالنا، فلا اختيار لنا في ما هو مقدر وذلك كقوله تعالى (إنا كل شيء خلقناه بقدر) [٨]

---

(١) سورة البقرة: الآيتان ٢٦ ، ٢٧
(٢) نفس المرجع ص ٤٩.
(٣) الجرجاني، شرح المواقف (الموقف الخامس) ت د. أحمد المهدي، ص ٢٣٧.
(٤) الباقلاني، التمهيد، مرجع سابق، ص ٣٧٤.
(٥) سورة إبراهيم: الآية ٢٧.
(٦) سورة فاطر: الآية ٨.
(٧) سورة الإنسان: الآية ٣٠.
(٨) سورة القمر: الآية ٤٩.

وقولـه تعالى (وكل شيء عنده بمقدار) [١] وأمثال ذلك كثيرة.

ويرى الفراهي ضرورة تأويل ما تمسك بـه المجبرون من آيات المشيئة التي وردت في القرآن إلى محكمات الآيات فقال "فاعلم أن الله تعالى علمنا أنه مالك الملك يفعل ما يشاء ولا راد لمشيئته، فدل بذلك على عموم قدرته ونفي أنداد له وشفعاء باطلة رجوا منهم نصرة وتوكلوا عليهم مع الإصرار على معصية الله.

فعلمنا إحاطة رحمته ونعمته، فمن شاء غفر له ومن شاء عذبه، ومن شاء هداه، ومن شاء أضله فإنه لو عجز عما أراد لم يكن إلهاً، فلا رحمة ولا نقمة ولا هداية ولا ضلالة.. إلا بمشيئته وإذنه فهو الذي نرجوه ونخاف ونتوكل عليه.

- ثم كما أنه تعالى علمنا أنه مالك الملك يفعل ما يشاء، فكذلك علمنا أنه لا يشاء إلا الحكمة والعدل والرحمة.. فهذان أصلان راسخان يتقبلهما العقل ويصرح بهما القرآن"[٢] .

ثم أول آيات المشيئة التي تمسك بها الجبريون بما يتفق مع هذين الأصلين، وما يتفق مع رؤيته في أفعال العباد التي تنفي الجبر وتثبت الاختيار[٣].

من ذلك تأويله لقوله تعالى: (إن هذه تذكرة فمن شاء اتخذ إلى ربه سبيلا، وما تشاؤون إلا أن يشاء الله إن الله كان عليماً حكيماً، يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً) [٤] أي مشيئته تجري على العلم والحكمة فمن آمن بالله واليوم الآخر وبما أنزل يوفقه أن يتخذ إلى ربه سبيلا، كما قال (ومن يؤمن بالله يهد قلبه والله بكل شيء عليم) [٥] وكما قال: (الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من

---

(١) سورة الرعد: الآية ٨.
(٢) المرجع السابق، ص ٩٠ – ٩١.
(٣) راجع تأويل الفراهي لآيات المشيئة في المرجع السابق، من ص ٩٢ إلى ص ٥٦.
(٤) سورة الإنسان، الآيات من ٢٩ – ٣١.
(٥) سورة التغابن: الآية ١١.

الظلمات إلى النور)[١].

وقد بين مشيئته في قوله تعالى: (يدخل من يشاء في رحمته) في قوله تعالى (فأما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فيدخلهم ربهم في رحمته)[٢][٣] فبين أن الذين يشاء الله أن يدخلهم في رحمته هم الذين آمنوا وعملوا الصالحات، أي أنهم بادروا بالإيمان والعمل الصالح فقبل الله تعالى ذلك منهم فأدخلهم في رحمته.

أما قوله تعالى: (وهو القاهر فوق عباده وهو الحكيم الخبير) فليس من الجبر في شيء كذلك، قال الفراهي: "من تمام الربوبية أن لا يقع في ملك الرب تعالى ما لم يشأ، فالخلق كله يجري حسب ما قدر حكمة وعلماً ورحمة، فكما أن الشمس والقمر والنجوم والرياح والسحاب مسخرات بأمره، فكذلك الإنسان وكل مخلوق يجري حسب ما قدر له، فلو شاؤا أن يقلبوا أمره أو يبدلو تدبيره، لم يمكنهم.وهذا القدر ظاهر بيّن من جهة العقل وصريح النصوص.

ولكن اخطأ كثير من الناس في فهم ذلك، ووقعوا في اعتقادهم بالجبر، وقالوا: إن الله تعالى قد خلق خلقاً ليعذبهم ويلقيهم في النار من غير سابقة من الذنب..."[٤].

<u>وقد نسب الفراهي هذا القول إلى الأشاعرة فقال:</u>

"صريح العقل وحسن الظن بالرب تعالى يشمئزان عن ما ذهب إليه الأشاعرة من القول بأن الله تعالى يجوز له تعذيب العباد من غير ذنب، وقد أجبرهم على فعل ما يجلب عليهم العذاب من غير سابقة ذنب.

لا شك أن الإحسان إليهم من غير استحقاق ولا سابقة حسنة حسن، ولكن التعذيب من غير جريمة أو الإجبار على الجريمة ظلم شنيع تعالى الله سبحانه عن

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٥٧
(٢) سورة الجاثية: الآية ٣٠
(٣) القائد إلى عيون العقائد، ص ٩٣
(٤) الفراهي، دلائل النظام، الدائرة الحميدية ومكتبتها، ص ١٠٩

ذلك. وقد دل صريح القرآن والعقل على نفي ذلك كما في قوله: (وأن الله ليس بظلام للعبيد)[١] وهذا كثير[٢]".

وإني أوافق الفراهي في الجزء الثاني من كلامه، أما ما نسبه إلى الأشاعرة – من القول بأن الله تعالى يجوز له تعذيب العباد من غير ذنب وقد أجبرهم.....- ففيه نظر حيث إنه لم يثبت عن الأشاعرة هذا القول، وهو أن الله يجبر العباد على المعصية ثم يحاسبهم عليها، فهم لم يقولوا بالجبر وليس مذهباً لهم، وإن كان هذا لازم مذهبهم ولكن لازم المذهب ليس بمذهب كما هو معروف عند جمهرة العلماء، ولعل ما قالوه هو أنه يجوز تعذيب المطيع وإثابة العاصي، ولكن ليس كل جائز واقع فلله تعالى مطلق التصرف في خلقه، وقد يكون ذلك من باب الابتلاء أو التمحيص أو ما إلى ذلك ، والله أعلم.

تعليل أفعال الله تعالى وإثبات الحكمة فيها:

كما انتقد الفراهي الأشاعرة في ذهابهم إلى أن أفعال الله تعالى لا تعلل ونقل عنهم قولهم: "أن حكمنا بأن هذا الفعل حسن لله تعالى أو قبيح، حكم على ربنا وهو أرفع من أن يحكم عباده عليه مستدلين على ذلك بقوله تعالى: (لا يسأل عما يفعل وهم يسئلون)[٣]" ولعل الذي دفعهم إلى ذلك، التأكيد على مشيئة الله المطلقة، وأن الله لا يسأل عما يفعل وهم يسألون، وإثبات الكسب والقدرة غير المؤثرة (المستقلة) للعبد.

لذلك قالوا: لا يجوز تعليل أفعاله تعالى بشيء من الأعراض والعلل الغائية.

وقد رد عليهم الفراهي فقال: "أما حديثكم – كلامكم – بأن هذا حكم على الله فلا يلزم أبداً؛ فإنا قد آمنا بجميل صفاته وقدسه فليس إنا نحكم عليه بل ننفي عنه كل

---

(١) سورة الحج: الآية ١٠.
(٢) القائد إلى عيون العقائد، ص ٩٦.
(٣) سورة الحج: الآية ٢٣.

قبيح ألهمنا بقبحه وأوضح ذلك في كتابه.

وأما الحديث بأنه (لا يسأل عما يفعل) - فنقول إنا آمنا بأنه تعالى لا يفعل إلا ما هو الخير والحسن، وكثير من أفعال ربنا لا نستطيع أن نعلم الحكمة التي فيها، وليس لنا أن يطلعنا ربنا على حكمة جميع أفعاله، فكيف بنا أن نسأله لم فعل ذلك؟ أليس يكفينا أن نؤمن أنه حق وحكمة وحسن"(١).

تعقيب:

وهكذا فلم يقبل الفراهي كلام الأشاعرة على عمومه بأن هذا الفعل حسن لله أو قبيح، ووصفهم ذلك بأنه حكم على الله تعالى، بل رأى أن أفعال الله تعالى كلها حسنة، كما أشار إلى أن السؤال قد يكون على وجه الاستعجاب، أو على وجه الاستنكار فأجاز الأول ولم يجز الثاني لأنه لا يليق بمقام الألوهية(٢).

وتتميما للفائدة نذكر باقي الآراء في هذه القضية، حيث يرتبط الخلاف فيها بالخلاف في القدر، فنفي التعليل والحكمة في أفعال الله مرتبط بسلب العباد مشيئتهم، والزعم بأنهم مجبورون على أفعالهم، وليسوا فاعلين لها كما قالت الجهمية (الجبرية) وكما ذهبت الأشاعرة الذين اثبتوا للعبد الكسب فقط، فهؤلاء يستدلون على قولهم في القدر بقولهم في التعليل، وأما المعتزلة الذين أثبتوا حكمة منفصلة عن الله، فقد حصروا هذه الحكمة في المخلوق، ثم زعموا أن هذه الحكمة لا تتم إلا بأن يكون العباد خالقين لأفعالهم، حتى لا تنتفي صفة العدل عن الله تعالى، لوقوع الظلم والجور من العباد، الأمر الذي أدى بهم أن أوجبوا على الله فعل الأصلح للعباد.

وأما ابن القيم ومن وافقه من جمهور أهل السنة والفقهاء وأهل الكلام... وسائر من يقول بالتعليل، فهم يرون أن الله تعالى يفعل ما يفعل لغاية وحكمة يعلمها هو،

(١) القائد إلى عيون العقائد، ص ٩٧ ، ٩٨.
(٢) المرجع السابق، ص ٩٨ ، ٩٩.

وهو يُعلم عباده أو بعضهم من حكمته ما أراد أن يطلعهم عليه. يقول ابن القيم: "إنه سبحانه حكيم، لا يفعل شيئاً عبثاً، ولا لغير معنى ومصلحة وحكمة هي الغاية المقصودة بالفعل، بل أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل، وقد دل كلامه وكلام رسوله على هذا"[١].

وأصحاب الرأي الأخير ومعهم الفراهي لا يلزمهم على مذهبهم في تعليل أفعال الله لازم من اللوازم الباطلة، بل جاء مذهبهم وسطاً بين المذاهب.

الهداية والضلال:

إن مفهوم الحرية الإنسانية قد يلتبس على بعض الناس حينما يطالعون كتاب الله ويقرءون أن الله يهدي من يشاء ويضل من يشاء، فيذهبون إلى أن الإنسان لا يملك من أمر نفسه شيء، فليس له حرية الاختيار بين أن يكون مهتدياً أو ضالاً، ولعل هذه الشبهة هي التي دفعت بالمعتزلة إلى اتخاذ موقف متطرف من هذه القضية، نافين أن تكون الهداية والإضلال من الله تعالى، وزعموا أن الإنسان هو الذي يهدي نفسه بخلقه للإيمان، وهو الذي يضلها بخلقه للكفر، واحتجوا لرأيهم بأن استحقاق المؤمن للجزاء على إيمانه، واستحقاق الكافر للعقاب على كفره يستلزم المسئولية التامة عن فعله، وهذا لا يكون بغير إسناد ما يقع فيه من هداية وضلال له.

أما أهل السنة فيذهبون إلى أن الهدى والضلال من الله تعالى، وأنه يهدي من يشاء ويضل من يشاء، وأن الهدى والضلال من خلق الله وصنعه وفعله، وأن الاهتداء والإضلال فعل العبد وكسبه[٢] وأن هناك نوعين من الهداية؛ هداية عامة، وهداية خاصة:

---

(١) ابن القيم، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، دار الفكر ١٩٧٨ ٢ ، ص ١٩٠.

(٢) الجويني، الإرشاد إلى قواطع الأدلة، مرجع سابق، ص ٢١٠.

وقد سلك الفراهي مسلك أهل السنة في هذه القضية وحرر محل النزاع فيها بقوله: "معترك الاختلاف في أنه تعالى:

١- هل هدى خلقاً وأضل خلقاً في الابتداء؟

٢- أم هدى في الابتداء كلهم، ثم أضل من أعرض عن هداه، وزاد الهداية لمن تقبل الهداية الأولى؟

٣- أم لم يضلل أحداً بل جاءت الضلالة من ترك الهداية، فمن ترك الهداية الأولى وقع في الضلالة باختياره؟

وإنما نسبت الضلالة إلى الله مجازاً، أو من قِبَل أن هذه النتيجة إنما كانت من سنته تعالى بما ربط الآثار بعلاتها فنسبت إليه تعالى.

فالشق الثاني والثالث لا اختلاف بينهما كبيراً، ولكن بين هذين والأول اختلافاً عظيماً، فالعقل يحكم بادئ الرأي بأن الله تعالى لو أضل بعض خلقه من الابتداء من غير ذنب منهم، ثم عذبهم كان جوراً وسوء ظن بالرب تعالى.

وأما النقل، فالقرآن موافق بالعقل ولو أخذوا بالقرآن لم يذهبوا إلى خلاف هذه العقيدة"[١].

ثم أبرز رأيه في المسألة فقال:

"إن الله تعالى جعل الهداية عامة، فمن تقبلها زاده الله هدى، ومن أعرض عنها زاده عمى لزوماً، وهذا الإعراض فعل المرء وتركه في قدرته، فحينئذ يصير الترك صعباً ويفسد قلبه مرضاً.

والدليل على ترك الإعراض من قدرته، وقبول الهداية في فطرته الأولية في اختياره قوله تعالى: (والله لا يهدي القوم الفاسقين)[٢] أي بالهداية التالية للطاعة

---

(١) الفراهي: القائد إلى عيون العقائد، صـ ٧١ ، ٧٢.

(٢) سورة المائدة، الآية: ١٠٨.

(الهداية الخاصة) أي ما دام على فسقه لا يأتيه الهدى المترتب على الاهتداء، فإنا نعلم عقلاً ونقلاً أن الفاسقين يتوبون والكفار يرجعون، فما دام على فسقه وكفره لا تأتيه الهداية.

وقال تعالى: (فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه) (١) فالتلقي كان باختياره فتاب آدم إلى الله فتاب الله عليه، وما من آدمي إلا ويلقي إليه كلمة التوبة بعد الذنب، فإن شاء تلقاها وإن شاء أعرض عنها، وقال تعالى: (كذلك حقت كلمة ربك على الذين فسقوا أنهم لا يؤمنون) (٢)" فهذا تصريح بأن الذين فسقوا حق عليهم قضاء ربك بأنهم لا يؤمنون، ويشبهه قوله تعالى: (إن الذين حقت عليهم كلمة ربك لا يؤمنون، ولو جاءتهم كل آية.. الخ) (٣).

ويشبهه قوله تعالى: (وقالوا قلوبنا غلف بل لعنهم الله بكفرهم فقليلاً ما يؤمنون) (٤) فقد تشبثوا بأن الله تعالى إنما خلق قلوبهم غلفاً ولذلك لا تبلغها دعوة النبي، فأبطل الله تعالى تمسكهم بهذا العذر وبين أن ذلك إنما هو لكفرهم، ولما ذكر من آثار ذلك الكفر، وبين أن ذلك الطبع من لعنة الله عليهم، وإنما لعنهم لسيئات أعمالهم، كما صرح به في موضع آخر، فقال تعالى: (فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم وجعلنا قلوبهم قاسية) (٥) وهذا كثير في القرآن الكريم.

ومن هذا الباب ما جاء كثيراً في القرآن مثل قوله تعالى: (إن الله لا يهدي القوم الفاسقين) (٦). وقوله تعالى: (إن الله لا يهدي القوم الظالمين) (٧)، وأيضاً (إن الله لا

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٣٧.
(٢) سورة يونس، الآية: ٣٣.
(٣) سورة يونس، الآية: ٩٦ – ٩٧.
(٤) سورة البقرة، الآية: ٨٨.
(٥) سورة المائدة، الآية: ١٣.
(٦) سورة المنافقون، الآية ٦.
(٧) سورة الأنعام، الآية ١٤٤ ، سورة القصص الآية ٥٠ ، سورة الأحقاف الآية ١٠

يهدي من هو كاذب كفار)[١]، الخ الآيات[٢].

فضلالة الناس ليست بأن الله تعالى لم يقدر على هدايتهم، إنما هي من أنه تعالى بعد إعطاء الهداية الأولى (العامة) زادها وأتمها لمن اهتدى بها، فلم يشأ الله أن يتم الهداية لكل الناس ولكن للشاكرين كما قال تعالى: (والذين اهتدوا زادهم هدى وآتاهم تقواهم)[٣].

فالهدى يطلق على مجرد فعل الهداية، وعلى إتمامه، وقوله تعالى: (إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون، ختم الله على قلوبهم و...الخ الآية[٤]) جاء في المعنى الثاني (إتمام الهداية) أي الذين رسخوا في الكفر وبلغوا نهايته لا ينفعهم الإنذار، وأيضا يمكن تأويله إلى عدم النفع ما داموا على الكفر[٥].

وخلاصة القول:

أن أول هدايته عامة، وتمام هدايته يترتب على أعمالهم فقال تعالى: (ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً افأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين) فليس من مشيئته أن يتم هدايته ويوصلهم إلى السعادة، ولا من مشيئته أن يكرههم بعد أن أعطاهم التمييز والعقل، فيكون ذلك نقضاً لفعله وإبطالاً لحكمته وعدله، فلا نقص في قدرته بل يعاملهم حسب أعمالهم، فيهدي من يتقبل ويسخط من يأبى، فيحل عليه نتائج سخطه، وقد صرح القرآن بأن الله لا يهدي الفاسقين، والظالمين، والكافرين، والمستكبرين الذين نبذوا الحق بعد العلم والبينة وجحدوا بآياته – كما سبق وبينت – وكما قال تعالى: (إن الذين لا يؤمنون بآيات الله لا يهديهم الله ولهم

---

(١) سورة الزمر، الآية: ٣.
(٢) راجع تفسير سورة البقرة في كتاب: تفسير نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان للفراهي، مرجع سابق، صـ ١٣٨ – ١٤٠.
(٣) سورة محمد، الآية ١٧.
(٤) سورة البقرة، الآيتان ٦، ٧.
(٥) الفراهي، القائد إلى عيون العقائد، ص ٧٤.

عذاب أليم.. الخ الآيات) (١).

أما دعوى المعتزلة بأن نسبة الهداية والإضلال لله يستلزم عقاب الكافر على غير ما اقترف من عمل، ويتضمن أن الله تعالى يضل الخلق ثم يعذبهم وهو مخالف لعدل الله تعالى؛ فقد رد عليهم الإمام أبو حنيفة مبيناً "أن الإيمان والكفر يكتسبهما العبد، ومن ثم يعاقب ويجزى على كسبه، وأن الله يقضي كل شيء ويكتبه بالوصف لا بالحكم، أي يكتب كل شيء بأوصافه من الحسن والقبح، والطول والعرض..، كتب كل هذا بالوصف أي: سيكون كذا وكذا، لا بصفة الحكم (أي فليكن كذا وكذا)، وقد خلق الله الخلق من غير الكفر والإيمان ، ثم خاطبهم وأمرهم ونهاهم، فكفر من كفر بفعله وإنكاره وجحوده الحق بخذلان الله إياه، وآمن من آمن بفعله وإقراره وتصديقه بتوفيق الله تعالى إياه ونصرته له.." (٢)، فالإيمان والكفر صفتان نكتسبهما في هذه الدنيا.

فالكتابة السابقة والتقدير الأزلي للإيمان والكفر لا يتنافى مع إثبات الإرادة الإنسانية والكسب الإنساني، ولا ينافي المسئولية الفردية، وأن استقراء النصوص القرآنية يكشف أن الهداية والإضلال ليستا في الإنسان ابتداءً وخلقة أو قدراً مسبقاً، بل هما نتائج لمقدمات، ومسببات لأسباب، فالهداية إنما هي ثمار العمل الصالح، والضلال إنما هو نتاج الأعمال القبيحة.

وإسناد الهداية إلى الله من حيث إنه وضع نظام الأسباب والمسببات، لا أنه أجبر الإنسان على الهداية الضلال.

والله أعلم ..

---

(١) سورة النحل، الآيات من ١٠٤ – ١٠٨.

(٢) الإمام أبو حنيفة، الفقه الأكبر، صـ ٧٢ – ٧٣ نقلاً عن كتاب: دراسات في العقيدة الإسلامية (الغيبيات القدر – الإيمان) د. أحمد محمد الجلي، مطبوعات جامعة الإمارات، ٢٠٠١م ، ص ١٣٥.

الخاتمة

وبعد هذا العرض لترجمة الفراهي ومنهجه وآراؤه في قضايا العقيدة الإلهية وموقفه من آراء العلماء فيها نخلص إلى أهم نتائج هذا البحث وهي:

١- يرى الفراهي أن بسط اللسان في العقائد يجر إلى التقول على الله من غير علم، وأنه لو كان للعقل سبيل إلى تفاصيل الأمور الإلهية لكان في غنى عن الرسل، وأن العلوم العقلية علوم ظنية، والعقائد لا يعتمد فيها إلا على صحيح النقل وصريح العقل.

٢- أن الفراهي اتبع منهج أهل السنة والجماعة حينما جعل للعقل مدخلاً فيما جاء به الشرع ولكنه ليس حاكماً ولا موجباً، بل الحاكم والموجب هو الله تعالى. حيث قدم الشرع على العقل إلا أنه لا يسلب العقل سلطانه ولا يعزله عن الشرع.

٣- يرى الفراهي أن وجود الله تعالى الغني الحميد أمر فطري وأن من لم يطمئن بذلك قلبه لم يطمئن بشيء حتى يصير لا يستطيع التفريق بين النور والظلمة والحق والباطل.

٤- أن الفراهي في استدلاله بالقرآن الكريم على وجود الله تعالى جعل من أسمائه تعالى وصفاته وأفعاله وما يدل عليه نظم القرآن مدخلاً للتعرف على الله تعالى.

٥- جعل الفراهي أسماء الله تعالى مدخلاً للاستدلال على وجوده تعالى حيث يرى أن الاسم هو المسمى، وهو بذلك يوافق مذهب أهل السنة الذين يرون أن الاسم هو المسمى نفسه، أو صفة متعلقة به، وأنه غير التسمية، فاسم

الله أو الرحمن مثلا من أخص الأسماء التي ندعوه بها، وأن العرب لم يستعملوا هذين الاسمين إلا لله تعالى، وكذلك باقي الأسماء المصرح بها أو التي دل السياق على أنها أسماء الله.

٦- ينتقد الفراهي الطبائعيون الذين ينسبون كل ما في الكون إلى الطبيعة ويبين لهم أن الخالق لا بد أن يكون مغايرا للمخلوق، وأن يكون قادرا على الإيجاد من عدم، ويكون مريداً حكيماً قادراً رحيماً، والطبيعة لا توصف بشيء من ذلك، فبطل مدعاهم وثبت نقضه وهو أن الله تعالى مبدع هذا الكون وهو موجود.

٧- أن الفراهي وإن كان قد تكلم عن دليل الخلق والحدوث إلا أنه ابتعد عن منهج المتكلمين في نظم أدلتهم بالشكل الجدلي.

٨- قلل الفراهي من أهمية البحث في كون صفات الله تعالى زائدة على ذاته أو هي عين ذاته، وأشار إلى عدم جدواها، وأن الله نهانا عن البحث في مثل هذه الأمور، وعن المراء فيما لا نفع فيه. وأنه لا جدوى من هذا البحث، لعدم توقف أمر عقدي عليه يؤثر على إيمان المرء، وفي نفس الوقت يرى أن الذات المجردة من الصفات مفروضة لا حقيقة لها، فلا نتصور الذات من غير الصفات، وكذلك لا يتصور صفات من غير ذات.

ونخلص من هذا إلى أن الفراهي قد تأثر بالسلف في موقفهم من الصفات الوجودية، ورفض القول بزيادتها وغير ذلك.

٩- التأويل عند الفراهي يختلف عن تأويل المتكلمين حيث يؤل النص تأويلاً إجمالياً، من دون تعيين المعنى المراد من كل لفظ على حدة، ووضع للتأويل أصولا يجب مراعاتها.

كما أنه لا يوافق السلف في القول بإثبات الصفات الخبرية تفصيلا، حيث يثبتون لله تعالى يداً ليست كأيدينا وساقاً ليست كساقنا.. الخ.

ويصف ذلك بأنه بدعة وأن الوحي إنما جاء بهذه الصفات على وجه الإجمال فلا نزيد عليها فنقول (بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء)، إلا أنه يتفق معهم في أن الكيف مجهول ويجب تفويضه لله تعالى.

١٠- يرى الفراهي أن نسبة الحسنة والسيئة إلى الله تعالى من جهة إيقاعهما، وإلى نفوسنا من جهة الاستحقاق لهما، وكلامه قريب مما ذهب إليه أهل السنة من نسبة أصل الفعل إلى الله إبداعاً واحداثاً وإلى العبد كسباً، بل قريب بصفة خاصة من كلام الإسفرائيني والباقلاني اللذان يريان أن أفعال العباد واقعة بالقدرتين معاً (قدرة الله وقدرة العبد) على اختلاف بينهما في التفصيل.

١١- يرى الفراهي ضرورة تأويل ما تمسك به الجبريون من آيات المشيئة التي وردت في القرآن إلى محكمات الآيات.

١٢- نسب الفراهي إلى الأشاعرة القول بأن الله تعالى يجوز له تعذيب العباد من غير ذنب، وقد أجبرهم على فعل ما يجلب عليهم العذاب من غير سابقة ذنب، وبينت أن كلامه هذا فيه نظر حيث لم يثبت عن الأشاعرة هذا القول وهو أن الله يجبر العباد على المعصية ثم يحاسبهم عليها.

فالجبر ليس مذهباً لهم، وإن كان هذا لازم مذهبهم ولكن لازم المذهب ليس بمذهب كما هو معروف عند جمهرة العلماء، وقد يكون ذلك من باب الابتلاء أو التمحيص... الخ.

١٣- كما انتقد الفراهي الأشاعرة في ذهابهم إلى أن أفعال الله تعالى لا تعلل.

١٤- في القول بالهداية والضلال يرى الفراهي أن الله تعالى جعل الهداية عامة، فمن تقبلها زاده الله هدى، ومن أعرض عنها زاده ضلالاً لزوماً، وهذا الإعراض فعل المرء، وتركه في قدرته. فهناك هدايتان: هداية عامة لكل البشر وهداية خاصة (هداية التوفيق) وهذه خاصة بمن قبل الهداية الأولى.

فالهداية والإضلال ليستا في الإنسان ابتداءً وخلقه أو قدراً مسبقاً، بل هما نتائج لمقدمات، ومسببات لأسباب، فالهداية إنما هي ثمار العمل الصالح، والضلال إنما هو نتاج الأعمال القبيحة، قال تعالى: "والذين اهتدوا زادهم هداً وآتاهم تقواهم".

والله أعلم

مصادر البحث

١- ابن الجوزي، تلبيس إبليس، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.

٢- ابن الجوزي، دفع شبهة التشبيه، ت محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية، ١٩٩٨م.

٣- ابن الجوزي، صيد الخاطر، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مكتبة "الكليات الأزهرية" القاهرة، ١٩٧٩م.

٤- ابن خلدون، المقدمة، دار الشعب، القاهرة.

٥- ابن رشد، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من اتصال ت د محمد عمارة، ط دار المعارف، ١٩٨٣م.

٦- ابن رشد، مناهج الأدلة، تحقيق د. محمود قاسم، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٢ ، ١٩٦٤م.

٧- ابن القيم، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، دار الفكر، ١٩٧٨م.

٨- ابن الوزير اليماني، إيثار الحق على الخلق، ط بيروت، ١٩٨٣م.

٩- د/أحمد محمد الجلي، دراسات في العقيدة الإسلامية، مطبوعات جامعة الإمارات، ٢٠٠١م.

١٠- الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، ط دار الدعوة السلفية، ١٩٩٢م.

١١- الباقلاني، التمهيد لقواعد التوحيد، نشره المكارثي

١٢- البخاري، صحيح البخاري، ط دار الفتح الإسلامي.

١٣- التفتازاني، شرح المقاصد، ت.د عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب والكليات الأزهرية.

١٤- الجاحظ، الدلائل والاعتبار، ط حلب، ١٩٢٨م.

١٥- الجرجاني، التعريفات، المطبعة الحميدية ١٣٢١هـ.

١٦- الجويني، العقيدة النظامية ت.د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٩م، طبعة أخرى ت محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية ١٩٩٢م.

١٧- الزركلي – الإعلام – دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٤م.

١٨- د. سعد الدين صالح، العقيدة الإسلامية في ضوء العلم الحديث، دار الصفا، ١٩٩١م.

١٩- شبلى النعماني (رسائله ضمن مجموعة مكاتيب شبلى).

٢٠- الشريف عبد الحي الحسنى (ت ١٣٤١هـ) نزهة الخواطر.

٢١- الشهرستاني، الملل والنحل، تحقيق محمد بن فتح الله بدران ١ ط الانجلو المصرية.

٢٢- القاضي عبد الجبار، تنزيه القرآن عن المطاعن، دار النهضة الحديثة، بيروت.

٢٣- القاضي عبد الجبار،شرح الأصول،ت د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة القاهرة، ١٩٦٥م.

٢٤- القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب العدل والتوحيد.

٢٥- د/ عبد الرحمن المراكبي، قضايا التأويل في الفكر الإسلامي (المعتزلة والفلاسفة) دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.

٢٦- د/ عوض الله حجازي، دراسات في العقيدة الإسلامية، دار الطباعة المحمدية، ١٩٩٢م.

٢٧- الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، مكتبة الجندي، القاهرة، ١٩٧٢م.

٢٨- الغزالي، المقصد الأسنى شرح أسماء الله الحسن، مكتبة الجندي، ١٩٦٨م.

٢٩- الفراهي (عبد الحميد الفراهي)، أساليب القرآن، ١٢٨٩هـ.

٣٠- الفراهي ، إمعان في أقسام القرآن، المطبعة السلفية بالقاهرة، ١٩٣٠م، ط دار القلم، بيروت د أولى ١٩٩٤م.

٣١- الفراهي، التكميل في أصول التأويل، نشر الدائرة الحميدية، ١٣٨٩هـ.

٣٢- الفراهي، دلائل النظام، نشر الدائرة الحميدية، ١٣٨٨هـ.

٣٣- الفراهي، الرأي الصحيح في من هو الذبيح، طبعة دار القلم، دمشق، ط ١ ١٩٩٩م.

٣٤- الفراهي، في ملكوت الله، نشر الدائرة الحميدية، سنة ١٣٩١هـ.

٣٥- الفراهي، القائد إلى عيون العقائد، نشر الدائرة الحميدية، ١٩٧٥م.

٣٦- الفراهي، مفردات القرآن، تحقيق الدكتور محمد أجمل أيوب الإصلاحي، طبعة دار الغرب الإسلامي، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٢م.

٣٧- الفراهي، نظام القرآن في تأويل الفرقان بالفرقان (تفسير سورة البقرة) طبع الدائرة الحميدية، سنة ٢٠٠٠م.

٣٨- د. محمد يوسف موسى، القرآن والفلسفة، دار المعارف، الطبعة الرابعة ١٩٨٢م.

٣٩- يحيى هويدي، دراسات في علم الكلام والفلسفة، دار النهضة العربية سنة ١٩٧٢م.